معجم المصطلحات النحوية المعرفة في تراث فخر الدين الرازي

مع مقدمة في قضايا التعريف

الدكتور محمد الدحماني

معجم المصطلحات النحوية المعرفة في تراث فخر الدين الرازي

د.محمد الدحماني

معجم المصطلحات النحوية المعرفة

في تراث فخر الدين الرازي

- المؤلف: د. محمد الدحماني
- الطبعة الأولى: 2019

- جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

- الإيداع القانوني: 2019MO4362
- ردمك: 978-9920-38-397-4
- لوحة الغلاف: الفنان الحسين السخون

مطبعة وراقة بلال ش.م.م
IMPRIMERIE PAPETERIE BILAL S.A.R.L
BILAL IMPRIMERIE PAPETERIE
N°100 Av. Sidi slimane Rue Al Madina Al mounawara
Hay Al Amal, Narjiss FES
Tél/Fax: 05 35 61 86 03 - GSM: 06 61 68 70 55
Imp.bilal@gmail.com - www.imp-bilal.com

مقدمة في التعريف وقضاياه

عند فخر الدين الرازي

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

إن أساس العلم أي علم مصطلحاته. فهي السبيل إلى استكشاف خباياه واستشراف معالمه، لذلك وجب تعريفها وتحديد مدلولاتها. ومن ثم صار التعريف المبدأ الذي ينطلق منه في رحلة الكشف والاستكشاف.

لقد ذهب أهل النظر إلى أن الحدود هي السبيل إلى تصور ماهية العلم، والتبصر فيما يطلبه طالب هذا العلم، وهي بالتالي الأساس من تحصيله ومعرفة أحواله العارضة له والغاية منه. فالآمدي في إحكامه ذهب إلى تقرير هذه الحقيقة حين قال: «حق على كل من حاول تحصيل علم من العلوم أن يتصور معناه أولا بالحد أو الرسم ليكون على بصيرة فيما يطلبه، وأن يعرف موضوعه وهو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أحواله العارضة له، تمييزا له عن غيره، وما هو الغاية المقصودة من تحصيله حتى لا يكون سعيه عبثا»[1].

فالغاية من الحدود إذن هي معرفة حقائق ما يحتاج إلى ذكر حدوده على الصحة، والعلم بها علما لا يتطرق إليه الشك [2]. ومن ثمة كانت معرفة الحدود الموصلة إلى تصور معنى العلم سابقة على معرفة موضوعه والغاية المقصودة من تحصيله.

بناء على ما تقدم يمكن أن نجد تفسيرا لظاهرة ميزت العديد من المصنفات الأصولية والمنطقية وغيرها، وهي المتمثلة في تخصيص أبواب لتعريف مدلولات الألفاظ الدائرة بين أهل العلم. فابن حزم مثلا عقد بابا في إحكامه سماه "الألفاظ الدائرة بين أهل النظر" ضمنه مجموعة من الألفاظ الرائجة بين أهل المنطق

---

(1) الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن الآمدي، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1401هـ/ 1981م. 5/1.

(2) المصطلح الفلسفي عند العرب، عبد الأمير الأعسم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1989م.167.

وصل عددها إلى ستة وثمانين لفظا، كلها معرفة[1]. وكذلك فعل الفخر الرازي في كتابه "الكاشف عن أصول الدلائل وفصول العلل"، حيث جعل القسم الأول منه «في إبانة معاني الكلمات المكتسبة و إيضاح مدلولات الألفاظ الخفية المندرسة» وضمنه عشرين ومائة من التعريفات الخاصة بألفاظ أطلقها الأصوليون والفلاسفة والنحويون[2].

1- في أهمية التعريف عند الرازي:

ذهب الرازي إلى أن الحدود هي المبادئ التي تتأسس عليها العلوم وتؤلف منها قياساتها، يقول: «أجزاء العلوم البرهانية ثلاثة: المبادئ والموضوعات والمطالب، أما المبادئ فهي الحدود والمقدمات التي تؤلف منها قياساته...أما الحدود فمثل الحدود التي تورد لموضوع الصناعة وأجزائه وأعراضه الذاتية ...»(3).

---

(1) الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، تحقيق: أحمد محمد شاكر، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 35/1 51.

(2) الكاشف عن أصول الدلائل وفصول العلل، فخر الدين الرازي، تحقيق د. أحمد حجازي السقا، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1413هـ / 1992م.19 63. وكذلك فعل أبو الوليد الباجي في إحكام الفصول، حيث خصص بابا سماه "في بيان الحدود التي يحتاج إليها في معرفة الأصول". ينظر إحكام الفصول في أحكام الأصول. أبو الوليد الباجي، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، مج1 ج174/1 178. والإمام الغزالي خصص جزءا من كتابه "معيار العلم" للحدود سماه "كتاب الحدود" امتد على مدى أربعين صفحة وقد أفصح أبو حامد الغزالي عن الغاية من إيراد الحدود مفصلة فردها إلى فائدتين: «إحداهما: أن تحصل الدراية بكيفية تحرير الحد وتأليفه؛ فإن الامتحان والممارسة للشيء تفيد قوة عليه لا محالة. والثاني أن يقع الاطلاع على معاني أسماء أطلقها الفلاسفة... إذ لم يمكن مناظرتهم إلا بلغتهم وعلى حكم اصطلاحهم، وإذا لم يفهم ما أرادوه، لا يمكن مناظرتهم». معيار العلم في المنطق، أبو حامد الغزالي، شرح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. 265 308.

(3) لباب الإشارات والتنبيهات، فخر الدين الرازي، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 49.وذهب الآمدي كذلك إلى وصف الحدود "بالمبادئ" فتحدث عن "المبادئ الكلامية" وعن "المبادئ اللغوية"، وخص كلا منهما بقسم تضمن شروحا وحدودا لمصطلحات كـ: الدليل والنظر والعلم، وهي داخلة في المبادئ الكلامية. وكـ: المفرد والاسم والفعل والحرف والكلام وغيرها، وهي داخلة في المبادئ اللغوية: ينظر: الإحكام للآمدي 8/1 56.

لذلك عني بمسألة التعريف عنايةبالغة، وجعل منها منطلقا للتأسيس النظري، ومدخلا لتفسير الظواهر والقضايا المتصلة بالمجالات المعرفية التي شكلت مدار الاهتمام ومرمى النظر والتفكر عنده. لقد كانتعناية الفخر الرازي بالتعريف عناية من يدرك أن المطلوب من المعرفة لا يقتنص إلا بالحد(1)، وأن لا أساس للمعرفة ولا لأي صناعة من الصناعات بدون تحديد مصطلحاتها وبيان مفهوماتها، فالمعرفة عنده «لا تحصل إلا بعد ذكر حدودها وخواصها»(2) وبذلك يصبح طالب الحد طالبا لـ«الآلة التي بها تقتنص العلوم والمعارف كلها»(3).

إن الحاجة إلى معرفة الحدود، كما يؤكد شيخ الإسلام ابن تيمية، «ماسة لكل أمة، وفي كل لغة، فإن معرفتها من ضرورة التخاطب الذي هو النطق، الذي لا بد منه لبني آدم»[4].

من هنا جاءت عناية الرازي بأمر التعريف وقضاياه، وما عنايته به إلا دليل على خطورة هذا الأمر وأهميته في بلورة أنساق العلم وبناء تصوراته، والكشف عن حقيقته التي هي مسائله التي حصلت أولا ووضع اسم العلم بإزائها[5].

2- مستويات النظر في التعريف لدى الرازي:

ظهر اهتمام الرازي بالحدود على مستويين: الأول: نظري تجريدي، والثاني: عملي تطبيقي:

---

(1) محك النظر في المنطق، أبو حامد الغزالي، صححه: بدر الدين النعساني، دار النهضة الحديثة، بيروت، 10.

(2) تفسير الفخر الرازي(مفاتيح الغيب)، قدم له ووضع فهارسه: خليل محيي الدين الميس، دار الفكر، بيروت 1414هـ، 1993م. 13/1.

(3) محك النظر: 10.

(4) الرد على المنطقيين، شيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: رفيق العجم، دار الفكر اللبناني، بيروت/ الطبعة الأولى، 1993م. 73.

(5) شرح الحدود النحوية، جمال الدين الفاكهي، تحقيق الدكتور محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، الطبعة الأولى، 1417هـ/ 1996م. 47.

1.2. المستوى النظري التجريدي في التعريف:

يدل علىالمستوى النظري في التعريف، اهتمام الرازي بلفظ التعريف/الحد في حد ذاته بما هولفظ يحتاج إلى بيان. فقد استفرغ جهدا غيريسيرفي بيان ماهية هذا اللفظ، وذلك بصياغة تعريفات له وتحرير عبارات مبينة لماهيته[1].

ويمكن القول بأن الرازي، في مناسبات عديدة، جعل من أمر الحد غرضا له وغاية يقصد إليها. فهولم يقف عند بيان ماهية الحد/التعريف فحسب، بل ذهب أبعد من ذلك، فأفاض في بيان أنواع الحدود وتقسيماتها، وفصل القول في شروطها وكل ماله دورفي إقامتها وبنائها[2].

ويمكن الإشارة إلى أن اهتمام الرازي بحد الحد ظهرفي صورتين:

الأولى: إيراده إشارات متفرقة في ثنايا مصادره إلى هذا الأمر، وذلك في سياق تفسيره وتحليله لقضايا ومسائل متصلة بالموضوعات العلمية التي كان يخوض فيها. ويمكن القول بأن الرازي، من خلال هذه الصورة، جعل التعريف وسيلة للوصول إلى غايات ومقاصد مختلفة.

الثانية: عقده لأبواب في بعض مصادره، خصها بالتعريف وأنواعه وشروطه[3]. وهو من خلال هذه الصورة يجعل الحد غرضا له وغاية يقصد إليها.

2.2. المستوى العملي التطبيقي في التعريف:

يظهر اهتمام الرازي بالتعريف على هذا المستوى من خلال العديد من التعريفات التي أوردها في مواضع مختلفة من كتبه، سواء تلك التي نقلها عن غيره،

---

(1) مثال ذلك ما ورد في الكاشف: 19. ولباب الإشارات: 27.

(2) ينظر: لباب الإشارات: 28 29. وشرح عيون الحكمة، فخر الدين الرازي، تحقيق: د.أحمد حجازي السقا، مكتبة الأنجلو المصرية، ط: 1.1/91 93.

(3) كما هو ظاهر في الكاشف. فقد خصص القسم الأول منه لذكر جملة من المصطلحات المعرفة، ومنها مصطلح الحد الذي ذكر له ثلاثة تعاريف. ينظر الكاشف: 19.

أو تلك التي صاغها وحرر القول فيها في سياق تحديده للعديد من المصطلحات النحوية التي توقف عندها في مناسبات مختلفة.

ويمكن الإشارة إلى أن الرازي في ممارسته لعملية التعريف أو الحد، كان كثير النقل عن غيره، محترسا فيما ينقل، متوخيا للدقة والوضوح في صياغة تعاريفه، شديد الاهتمام بانتقاء الألفاظ والعبارات الكاشفة عن ماهية المعرَّف وفق ما ينبغي أن يدخل في الحد وما لا ينبغي أن يدخل فيه. وذلك ما سيتضح القول فيه في المباحث التالية.

3- في مفهوم التعريف/ الحد في تراث فخر الدين الرازي[1]:

قبل تحديد مفهوم التعريف /الحد، تجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية:

أ-استعمل الرازي مصطلحي " التعريف " و" الحد " بمعنى واحد، فقد زاوج بينهما في الاستعمال في مواطن مختلفة، منها قوله في حد الكلمة: «المسألة الحادية والعشرون: في حد الكلمة، قال الزمخشري في أول المفصل: الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، وهذا التعريف ليس بجيد، لأن صيغة الماضي كلمة مع أنها لا تدل على معنى مفرد بالوضع، فهذا التعريف غلط ...»[2]. ومن ذلك قوله وهو يتحدث عن تقسيم الكلمة: «المسألة الرابعة في تقرير النوع الثاني من تقسيم الكلمة أن تقول(...) وفي هذا القسم سؤالات نذكرها في حد الاسم والفعل، المسألة

---

(1) «الحد في اللغة: المنع، وفي عرف المنطقيين: الحد المميز الذاتي، كما أن الرسم هو المميز العرضي، ومدار التمام فيهما على اشتمالهما على الجنس القريب، والنقصان على عدمه، ولهذا قالوا: التعريف بالفصل القريب حد، وبالخاصة رسم» موسوعة مصطلحات جامع العلوم "الملقب بدستور العلماء". القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمدنكري. تقديم ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون. 353 354. وعرفه الجرجاني بقوله: «الحد في اللغة: المنع، وفي الاصطلاح قول يشتمل على ما به الاشتراك وعلى ما به الامتياز». التعريفات، الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية بيروت، ط: 3، 1408هـ/ 1988. (الحد).

(2) التفسير1/28.

الخامسة في تعريف الاسم: الناس ذكروا فيه وجوها: التعريف الأول(...) التعريف الثاني...»[1].

واستعمل الرازي اللفظين بصيغتي الإفراد والجمع "الحدود" و" التعريفات "، يدل على ذلك قوله وهو يتحدث عما ينبغي الاحتراز عنه في الحدود: «يجب الاحتراز في الحدود عن الألفاظ الغريبة والمجازية والمستعارة والوحشية (...) ويجب الاحتراز في التعريفات عن تعريف الشيء بنفسه، وعن تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به...» [2].

ب- استعمل الرازي ألفاظا أخرى بمعنى التعريف/الحد وهي: اللفظ والتفسير والماهية والحقيقة والمعرفة.

فمما يدل على استعماله "اللفظ" بمعنى التعريف قوله معلقا على أحد التعريفات التي أوردها للحرف: « قالوا: الحرف ما جاء لمعنى في غيره، وهذا لفظ مبهم، لأنهم إن أرادوا معنى الحرف، أن الحرف ما دل على معنى يكون المعنى حاصلا في غيره وحالا في غيره، لزمهم أن تكون أسماء الأعراض والصفات كلها حروفا، وإن أرادوا به أنه الذي دل على معنى يكون مدلول ذلك اللفظ غير ذلك المعنى فهذا ظاهر الفساد، وإن أرادوا به معنى ثالثا فلا بد من بيانه»[3].

ومما يدل على استعماله لفظ "التفسير" بمعنى التعريف، قوله وهو يتحدث عن الشرط والجزاء: «إلا أن أئمة اللغة قالوا: اليمين بغير الله ذكر شرط وجزاء

---

(1) التفسير1/42. وينظر: المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين الرازي، دراسة وتحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط: 2، 1412هـ/ 1992م. 4/217.

(2) لباب الإشارات: 28 29. وذهب الرازي مذهب بعض النحويين في استعمال التعريف والحد بمعنى واحد، يدل على ذلك قول الفاكهي: «اعلم أن الحد والمعرِّف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد، وهو: ما يميز الشيء عما عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعا مانعا»، شرح الحدود النحوية: 42.

(3) التفسير1/46.

وفسروا الشرط بالذي دخل عليه كلمة إنْ والجزاء بالذي دخل عليه حرف الفاء»[1].

ومما يدل على استعماله لفظ "الماهية" بمعنى التعريف، قوله في سياق تحديده للأسماء المشتقة: «الباب الثالث: في الأسماء المشتقة، والنظر في ماهية الاسم المشتق، وفي أحكامه، أما الماهية، فقال الميداني، رحمه الله: "الاشتقاق" أن تجد بين اللفظين تناسبا في المعنى والتركيب، فتردَّ أحدهما إلى الآخر.» [2].

ومما يدل على استعماله لفظ "الحقيقة" بمعنى الحد، قوله في تعريف الحد: «قال الشيخ أبو الحسين رحمه الله: حد الشيء: حقيقته»[3].

ومما يدل على استعماله لفظ "المعرفة" بمعنى التعريف قوله: «... وأما الثالث: وهو أن يكون المسؤول بما هو؟ ماهية بسيطة غير مدركة بالحس ولا مدركة من النفس. فهذا لا سبيل إلى تعريفه بالمعرفة الحقيقية، لأنا بعد الاستقراء والاختبار، نعلم بالضرورة أن الذي يكون خارجا عن القسمين الأولين، فإنه لا يمكننا أن نعرفه من حيث أنه تلك الحقيقة المخصوصة معرفة حقيقية ذاتية، بل يمكن تعريفه بمعرفة ناقصة عرضية...» [4].

ج- ذهب الرازي في مواطن كثيرة من تراثه إلى اعتبار العلاقة بين التعريف والحد علاقة عموم بخصوص، حيث اعتبر الحد داخلا تحت التعريف، واعتبر التعريف بالحد نوعا من أنواع التعريف [5]، يدل على ذلك قوله في سياق حديثه

---

(1) التفسير 137/24.

(2) المحصول 237/1.

(3) الكاشف: 19.

(4) شرح عيون الحكمة 68/1.

(5) إلى جانب التعريف بالاسم (أوالمرادف)، والتعريف بالرسم وهو الذي يسميه سيف الدين الآمدي"التعريف اللفظي". ينظر: كتاب المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، سيف الدين الآمدي (ضمن

عن المسؤول عنه بما هو إذا كان ماهية مركبة ؟ حيث ذهب إلى أن المذكور في الجواب إما أن يكون بالطريق الذي يفيد المعرفة الحقيقية التامة، أو بالطريق الذي يفيد المعرفة العرضية الناقصة، والأول هو التعريف بالاسم، أما الثاني فهو التعريف بالحد، يقول موضحا ذلك: « أما الأول فهو تعريفه بالاسم، وحاصله يرجع إلى تبديل لفظ بلفظ أوضح منه تفهيما للسائل، كما إذا قال قائل: ما البشر؟ فقيل: إنه الإنسان. وهذا النوع قليل الفائدة. وتلك الفائدة ليست إلا تعليم اللغة، و إفادة اسم آخر مرادف للأول. أما الثاني فهو تعريف بالحد. ولذلك قيل: إن الحد لا حقيقة له إلا تفصيل ما دل عليه الاسم بالإجمال. هذا إذا كان السؤال عنه بما هو ماهية مركبة. وكان الجواب عنه بذكر الطريق الذي يفيد المعرفة التامة الحقيقية. أما إذا كان الجواب عنه بذكر الطريق الذي يفيد المعرفة الناقصة العرضية. وهو أن يذكر خاصة من خواص تلك الماهية المركبة، فهذا هو المسمى بالرسم»[1].

فالحد إذن من مشمولات التعريف، والتعريف به يراد منه التفصيل للحصول على المعرفة التامة بحقيقة المعرَّف، وهو بذلك يختلف عن الرسم الذي يهتم فيه بذكر خاصة من خواص الماهية المركبة، مما يؤدي إلى المعرفة الناقصة العرضية، كما يختلف عن التعريف بالاسم الذي يعتبر في نظر الرازي قليل الفائدة.

د- نهج الرازي نهج المنطقيين في حد الحد، فقد اعتمد عباراتهم وألفاظهم وطرقهم في الاستدلال وبناء الحدود، وذلك يدل على تشبعه بمواصفات الحد

كتاب: المصطلح الفلسفي عند العرب لعبد الأمير الأعسم، دراسة وتحقيق)، الهيئة المصرية العامة للكتاب. 321.

(1) شرح عيون الحكمة 67/1 68.

المنطقي وولعه بالنظر العقلي في مجال الحدود والتعريفات تبعا للمنهج العام الذي سار عليه، والذي يقوم على الاستفادة من العلوم العقلية[1].

ومن الأمثلة الدالة على هذا النهج تعريفه للحد بأنه « القول الدال على ماهية الشيء»[2]، وهذا الحد من الحدود المنطقية المتداولة عند عدد من المنطقيين كأبي حامد الغزالي[3] و ابن سينا[4] وغيرهما.

فالغرض من الحد بحسب التصور المنطقي هو الإحاطة بجوهر المحدود على الحقيقة حتى لا يخرج منه ما هو فيه، ولا يدخل فيه ما ليس منه[5]. بمعنى أنه ينبغي الإحاطة فيه بجميع الذاتيات التي بها قوام الشيء متميزا عن غيره في الذهن تميزا تاما، ينعكس على الاسم وينعكس عليه الاسم[6].

وبناء على ذلك يصير الحد اللفظ الجامع المانع الذي يجمع المحدود على معناه فيمنع ما ليس منه أن يدخل فيه، وما هو منه أن يخرج منه[7].

والحد بحسب التصور المنطقي يختلف عن الحد وفق التصور الأصولي الذي لا يقصد منه تصور كنه الشيء وتمثل حقيقته في النفوس، كما هو الشأن عند

---

(1) يقول: «فقد تبث في العلوم العقلية أن معرفة النوع ممتنع حصولها إلا بعد معرفة الجنس لأن الجنس جزء من ماهية النوع، والعلم بالبسيط مقدم على العلم بالمركب لا محالة» التفسير 18/1.

(2) المحصول257/1.

(3) عرف الحد بأنه: «قول دال على ماهية الشيء»، ينظر: معيار العلم في المنطق، أبو حامد الغزالي، شرح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. 267.

(4) عرفه «بأنه القول الدال على ماهية الشيء». الحدود: للغزالي (ضمن: المصطلح الفلسفي عند العرب لعبد الأمير الأعسم)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 239.

(5) الحدود، جابر بن حيان (ضمن: المصطلح الفلسفي عند العرب لعبد الأمير الأعسم)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 165.

(6) معيار العلم: 266.

(7) إحكام الفصول 174/1.

المنطقيين، بل القصد منه عندهم هو التمييز ولا شيء غيره(1). فالغاية من الحد كما يقول ابن تيمية هي الفصل والتمييز بين المحدود وغيره، وهو في ذلك يفيد ما تفيده الأسماء من التمييز والفصل بين المسمى وبين غيره(2).

ولئن كان الغرض من الحد عند المنطقيين هو تصور كنه الشيء وتمثل حقيقته في النفوس، فإن الغرض منه عند النحويين هو: الدلالة على حقيقة الشيء وتمييزه من غيره، يقول ابن يعيش: « اعلم أنهم [أي النحويين] إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء وتمييزه من غيره تمييزا ذاتيا حدوه بحد يحصل لهم الغرض المطلوب»[3].

هـ-عني الرازي بالنظر في الأصل الاشتقاقي لمصطلح الحد، وتحديد دلالاته اللغوية المختلفة مستندا في ذلك إلى آراء اللغويين، فالحد في اللغة هو: المنع والمقطع والمنتهى. يستفاد ذلك من قوله: « قال الليث: حد الشيء مقطعه ومنتهاه. قال الأزهري: ومنه يقال للمحروم محدود لأنه ممنوع عن الرزق، ويقال للبواب: حداد لأنه يمنع الناس من الدخول فيها، وحدود الله ما يمنع من مخالفتها، والمتكلمون يسمون الكلام الجامع المانع: حدا، وسمي الحديد: حديدا لما فيه من المنع، وكذلك إحداد المرأة لأنها تمنع من الزينة »[4]

---

(1) معيار العلم: 267.

(2) نقض المنطق، ابن تيمية، تحقيق: محمد بن عبد العزيز الرزاق حمزة وسليمان بن عبد الرحمن الصنيع، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، 187. يؤكد ابن تيمية ذلك بقوله: «المحققون من النظار يعلمون أن الحد فائدته "التمييز بين المحدود وغيره كالاسم، ليس فائدته تصوير المحدود وتعريف حقيقته" » الرد على المنطقيين: 42.

(3) شرح المفصل 18/1. ومن النحويين من ذهب مذهب المناطقة فاعتبر الحد بيانا لماهية الشيء، يقول الإستراباذي: «الحد إنما يذكر لبيان ماهية الشيء» شرح الرضي24/1.ومنهم من ذهب مذهب الأصوليين فاعتبر الحد للتمييز، ينظر: شرح الحدود النحوية: 42.

(4) التفسير5/ 125.

بعد ذكرهذه الملاحظات، يمكن الوقوف على مفهوم الحد عند الرازي بالنظر إلى مجموعة من التعاريف التي أوردها في مواضع مختلفة من كتبه، وهي كما يلي:

* الحد هو: « القول الدال على ماهية الشيء ».[1]

* وهو: « قول كاشف عن حقيقة المحدود على التفصيل ».[2]

* وهو: « قول محرر كاشف عن ماهية الشيء ».[3]

* وهو: « لا حقيقة له إلا تفصيل ما دل عليه الاسم بالإجمال ».[4]

* وهو: القول الشارح الذي يوصل إلى التصور المطلوب[5].

والمستفاد من هذه التعريفات هو أن حقيقة الحد تقوم على الإيضاح[6] والتبيين على جهة التفصيل[7]، فالحد كما يرى الرازي يؤتى به للإيضاح، والإيضاح بيان، والبيان «إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيز التجلي والوضوح»[8]، ومعنى

---

(1) المحصول1/257.

(2) الكاشف: 19.

(3) نفسه: 19.

(4) شرح عيون الحكمة1/69.

(5) لباب الإشارات: 23، قال: « وقد سموا ما يوصل إلى التصور المطلوب: قولا شارحا، وهو الحد والرسم والمثال». وذهب المتكلمون إلى أن الحد هو الكلام الجامع المانع، يقول الرازي: « والمتكلمون يسمون الكلام الجامع المانع: حدا » التفسير5/ 125.

(6) المحصول1/91.

(7) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، 1975 م، 22/1. والتبيين مشتق من البينونة والإبانة، وهي عبارة عن التفريق بين أمرين متصلين، ينظر التفسير1/159. والرازي بنصه على صفة التفصيل في الحد، يخالف المناطقة الذين ينصون على صفة الإيجاز في الحد، ومن ثم يذهب إلى تخطئتهم، يقول الرازي: " منهم من حد الحد بأنه: قول وجيز كذا وكذا وهذا التعريف خطأ، لما بينا أن ماهية الشيء لا تحتمل الإطناب والإيجاز" لباب الإشارات: 28.

(8) البرهان في أصول الفقه، إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، منشورات دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ / 1997م.39/1.

ذلك أن الغرض من ذكر الحد بيان ماهية الشيء[1] والكشف عن حقيقته على التفصيل. فالحد إيضاح وبيان لأنه « يوقع الفصل والبينونة بين المقصود وغيره».[2]

4- شروط التعريف /الحد عند الرازي:

نص الرازي على جملة من الشروط التي ينبغي مراعاتها في التعريف، حتى تتحقق فيه صفات: الدقة والصحة والوضوح.

ويمكن تقسيم هذه الشروط إلى صنفين: ما يجب في الحد، وما يمتنع فيه.

1.4. ما يجب في الحد:

1.1.4. ذكر الجنس القريب لا البعيد في الحد:

ويدل على ذلك قول الرازي في تعريفه للاسم: «الاسم كلمة دالة على معنى مستقل بالمعلومية من غير أن يدل على الزمان المعين الذي وقع فيه ذلك المعنى، و إنما ذكرنا الكلمة ليخرج الخط والعقد والإشارة، فإن قالوا: لِمَ لَمْ يقولوا لفظة دالة على كذا كذا ؟ قلنا: لأنا جعلنا اللفظ جنسا للكلمة، والكلمة جنس للاسم، والمذكور في الحد هو الجنس القريب لا البعيد»[3]. ويؤكد الرازي وجوب توفر هذا الشرط في الحد في سياق تعريفه للفعل، فيقول: «قال الرمخشري: الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان، وهو ضعيف لوجهين: الأول: أنه يجب أن يقال "كلمة دالة على اقتران حدث بزمان"، و إنما يجب ذكر الكلمة لوجوه(...) ثالثها: أن الكلمة لما كانت كالجنس القريب لهذه الثلاثة، فالجنس القريب واجب الذكر في الحد»[4].

---

(1) شرح الرضي1/24.

(2) التفسير1/17.

(3) نفسه 1/42 43.

(4) نفسه1/43 44.

فإيراد الجنس القريب في الحد أولى من الجنس البعيد[1]. لأن الجنس القريب أعرف من غيره، وتقديم الأعرف أولى[2]. ولأنه يدل بالتضمن على الأجناس البعيدة[3].

2.1.4. الجمع والمنع في التعريف:

أشار الرازي في موضع من تفسيره إلى أن الكلام الجامع المانع يسمى حدا [4]. ومن ثم يظهروجوب الجمع والمنع في التعريف.

والتعريف الجامع المانع، هو الذي يكون محيطا بجوهر المحدود على الحقيقة حتى لا يخرج منه ما هو فيه، ولا يدخل فيه ما ليس منه[5]. فالمطلوب من

---

(1) التفسير21/1. ذهب ابن سينا إلى أن الحد إنما يكون حدا للشيء إذا تضمن جميع الأوصاف الذاتية بالقوة أو الفعل لهذا اشترط في التحديد وضع الجنس الأقرب ليتضمن جميع الذاتيات المشترك فيها. ثم أمر بإتباعه جميع الفصول، ينظر: ا الحدود لابن سينا (ضمن: المصطلح الفلسفي عند العرب لعبد الأمير الأعسم)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.234. وذهب الغزالي إلى أن الحد ينبغي «أن يراعى فيه إيراد الجنس الأقرب، ويردف بالفصول الذاتية كلها. فلا يترك منها شيء، ونعني بإيراد الجنس القريب أن لا نقول في حد الإنسان: "جسم ناطق مائت" وإن كان ذلك مساويا للمطلوب. بل نقول: "حيوان". فإن الحيوان متوسط بين الجسم والإنسان فهو أقرب إلى المطلوب من الجسم، ولا نقول في حد الخمر إنه مائع مسكر، بل نقول: "شراب مسكر"، فإنه أخص من المائع، و أقرب منه إلى الخمر...» الحدود للغزالي، 269..

(2) كتاب المحصل: 86.

(3) يقول الرازي وهو يتحدث عن الحد الذاتي: «الحد الذاتي يكون المطلوب منه ذكر ماهية الشيء كما هي. لا يحتمل الإطناب والإيجاز, لأن مجموع أجزاء الشيء لا يحتمل الزيادة والنقصان، ثم الأولى أن يذكر الجنس القريب أولا، لأنه يدل بالتضمن على الأجناس البعيدة، ثم يردف الجنس القريب بكل ما له من الفصول» لباب الإشارات: 28. ومن ثم كان أنفع الرسوم في تعريف الأشياء أن يوضع فيه الجنس القريب أصلا ثم تذكر الأعراض الخاصة المشهورة فصولا. الحدود للغزالي، 268. وينظر: شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، عالم الكتب. 18/1.

(4) التفسير125/5.

(5) الحدود لجابر بن حيان 165، (ضمن المصطلح الفلسفي).

الحد، كما يرى الرازي، «ذكر ماهية الشيء كما هي، لا يحتمل الإطناب والإيجاز. لأن مجموع أجزاء الشيء لا يحتمل الزيادة والنقصان»[1].

ومقياس الجمع والمنع في الحد أن يكون مطردا ومنعكسا[2]. يقول الرازي في سياق تحليله لتعريف ذكره للاسم: «الاسم كلمة دالة على معنى مستقل بالمعلومية من غير أن يدل على الزمان المعين الذي وقع فيه ذلك المعنى، و إنما ذكرنا الكلمة ليخرج الخط والعقد والإشارة، فإن قالوا: لم لم يقولوا لفظة دالة على كذا وكذا؟ قلنا: لأنا جعلنا اللفظ جنسا للكلمة، والكلمة جنس الاسم، والمذكور في الحد هو الجنس القريب لا البعيد، وأما شرط الاستقلال بالمعلومية فقيل: إنه باطل طردا وعكسا، أما الطرد فمن وجوه. الأول: أن كل ما كان معلوما فإنه لا بد وأن يكون مستقلا بالمعلومية لأن الشيء ما لم تتصور ماهيته امتنع أن يتصور مع غيره، وإذا كان تصوره في نفسه متقدما على تصوره مع غيره كان مستقلا بالمعلومية. (...) وأما العكس فهو أن قولنا: " كم وكيف ومتى وإذا" وما الاستفهامية والشرطية كلها أسام مع أن مفهوماتها غير مستقلة، وكذلك الموصولات»[3]. واستناد الرازي إلى شرط الطرد والعكس في إبطاله لشرط الاستقلال بالمعلومية في التعريف المشار

---

(1) لباب الإشارات: 28، وقد خالف الرازي بر أيه هذا من اعتبر الإيجاز شرطا في الحد، قال: " منهم من حد الحد بأنه: قول وجيز. كذا وكذا . وهذا التعريف خطأ، لما بينا: أن ماهية الشيء لا تحتمل الإطناب والإيجاز". نفسه.

(2) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، 1982م.70/1 . والطرد ما يوجب الحكم لوجود العلة. وهو التلازم في الثبوت. "التعريفات: (الطرد). و"العكس: وهو التلازم في الانتفاء بمعنى كلما لم يصدّق الحد لم يصدّق المحدود، وقيل: العكس عدم الحكم لعدم العلة»؛ التعريفات(العكس).

(3) التفسير43/1. وذكر الجرجاني مثالا لاختلال شرط الطرد والعكس بتعريف للاسم حيث قال: «... وإذا تقرر هذا علمت أن قوله: "فما جاز الإخبار عنه" وصف وليس بحد، لأنك تقدر على طرده وهو أن تقول: كل ما صح الإخبار عنه فهو اسم، ولا تقدر على عكسه، وهو أن تقول: كل ما يصح الإخبار عنه فليس باسم، لما ذكرنا من نحو كيف و أين واسم، والإخبار عنه مع ذلك ممتنع، والحد يجب أن يكون مطردا ومنعكسا». المقتصد70/1.

إليه، دليل على أن التعريف عنده ينبغي أن يكون دالا على تمام الماهية طردا وعكسا.

3.1.4. وجوب التكرير في التعريف:

إذا كان في محل الضرورة أو في محل الحاجة. والتكرير، كما يرى الرازي، له ثلاث صور:

- فهو قد يكون في محل الضرورة.

- وقد يكون في محل الحاجة.

- وقد يكون لا في محل الضرورة ولا في محل الحاجة.

« أما الذي في محل الضرورة فهو تعريف الإضافيات. كقولك: الأب حيوان، يولد آخر من نوعه من نطفته، من حيث هو كذلك؛ فقولك من حيث هو كذلك تكرير ولكنه لا بد منه. فإنك ما لم تذكره لم يصر الحد الذي ذكرته تعريفا لتلك الإضافة.

وأما الذي في محل الحاجة: كما إذا قيل: ما الأنف الأفطس؟ فإن تعريفه لا يتأتى إلا بذكر الأنف، وذكر الأفطس، لأن الأفطس ليس عبارة عن مطلق المقعر، وإلا لكانت الساق العميقة فطساء، بل هو اسم للأنف العميقة، فلا جرم وجب ذكر الأنف في تعريف الأنف الأفطس مرة أخرى، فهذا التكرير إنما لزم لأن السائل يسأل عن الأنف الأفطس، ولو أنه سأل عن الأفطس وحده، لما احتجنا إلى هذا التكرير.

وأما التكرير الذي لا يكون في محل الحاجة، ولا في محل الضرورة، فيجب الاحتراز عنه وهو مثل أن يقال: الإنسان حيوان جسماني ناطق، فإن الحيوان تضمن الدلالة على الجسم فيكون ذكره بعد ذكر الحيوان تكريرا »[1].

---

(1) لباب الإشارات: 29.

4.1.4. وجوب كون المعرَّف مجهولا والمعرِّف معلوما،

لأن الذي يشرح اللفظ الخفي ويبيِّنه اللفظ الجلي، لا العكس[1].

2.4. ما يمتنع في الحد:

1.2.4. لا يجوز استعمال الألفاظ المجملة المشتركة بين مفهومات كثيرة:

يستفاد ذلك من قول الرازي في سياق تعليقه على تعريف ابن سينا للفظ "السبب": «قال الشيخ: "السبب: هو كل ما يتعلق به وجود الشيء من غير أن يكون وجود ذلك الشيء داخلا في وجوده، أو متحققا له وجوده" (...) وحينئذ يبقى مجرد قوله: "السبب: هو كل ما يتعلق به وجود الشيء". قول مختل. لأن لفظة التعلق لفظة مجملة مشتركة بين أمور كثيرة، ومثل هذا اللفظ لا يجوز استعماله في التعريفات. وأما التعريف المذكور في الحدود، فإنه بحث سقط عنه امتناع الدور، وحينئذ يبقى مجرد قوله: "العلة كل ذات وجود ذات أخرى منه"، يصير حاصل الكلام (منه) أنه أبدل لفظة "العلة" بلفظة "من" وهذا باطل من وجهين: الأول: أن إبدال لفظ بلفظ ليس من باب التعريفات الحقيقية. الثاني: أن لفظة "من" مشتركة بين ابتداء الغاية وبين التبعيض وبين التبيين –على ما هو مذكور في النحو- ولا يمكن حمله في هذا الموضع إلا على ابتداء الغاية. ثم ابتداء الغاية أقسام كثيرة، كالابتداء من الزمان، ومن المكان، ومن القابل، ومن المؤثر ولا شك أن المراد هنا ليس إلا الابتداء من المؤثر، فيصير هذا التعريف إبدالا للفظة الموضوعة لمعنى معين، بلفظة مشتركة بين مفهومات كثيرة، ومعلوم أن ذلك باطل»[2].

---

(1) المحصول1/257.

(2) شرح عيون الحكمة 45/3 46.

2.2.4. لا يجوز في التعريف استعمال ألفاظ تؤدي إلى الشك والتردد ككلمة "أو":

ف"أو" تفيد الترديد، والحد يفيد الإيضاح وبينهما مباينة[1].

وقد حكم الرازي بالفساد على تعريف بعضهم لـ"لحكم الشرعي" بأنه "الخطاب المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير"[2]، وذهب إلى أن بطلانه يرجع إلى عدة أسباب منها «إدخال كلمة "أو" في الحد، وهو غير جائز: لأنها للترديد والحد للإيضاح، وبينهما مباينة»[3].

3.2.4. الاحتراز عن استعمال الألفاظ الغريبة والوحشية والمجازية والمستعارة:[4]

وقد نص الرازي على ذلك بقوله: « يجب الاحتراز في الحدود عن الألفاظ الغريبة والمجازية والمستعارة والوحشية»[5].

ومعنى ذلك أنه ينبغي استعمال الألفاظ المشهورة الواضحة، لأن ما يشرح اللفظ الخفي ويبينه إنما هو اللفظ الجلي لا العكس[1]، كما ينبغي الابتعاد عن

---

(1) المحصول1/91.

(2) نفسه1/89.

(3) نفسه1/91. غير أن الرازي ذهب إلى أن وجود كلمة "أو" في بعض التعريفات ضروري، كما هو الحال في تعريف الخبر بأنه "الذي يدخله الصدق أو الكذب" وبأنه "الذي يحتمل التصديق أو التكذيب". فهو يؤكد أن كلمة "أو" هنا لا يمكن إسقاطها، لأن الخبر الواحد لا يكون صدقا وكذبا معا. المحصول 4/217 218.

(4) أشار إمام الحرمين إلى عدم جواز استعمال الألفاظ المستعارة في الحدود في معرض تعريفه للفظ "البيان" حيث قال: «اختلفت عبارات الخائضين في هذا الفن في معنى البيان: فذهب بعض من ينسب إلى الأصوليين إلى: أن البيان إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيز التجلي والوضوح. وهذه العبارة وإن كانت محوّمة على المقصود فليست مُرضية؛ فإنها مشتملة على ألفاظ مستعارة، كالحيز والتجلي وذوو البصائر لا يودعون مقاصد الحد\ود إلا في عبارات هي قوالب لها تُبلغ الغرض من غير قصور ولا ازدياد، يفهمها المبتدئون ويحسنها المنتهون». البرهان 1/39.

(5) لباب الإشارات: 28.

المجازات لأنها من العيوب القادحة في التعريف، يقول الرازي معترضا على أحد التعريفات التي أوردها للفظ "العلم": «قالت الفلاسفة، العلم صورة حاصلة في النفس مطابقة للمعلوم، وفي هذا التعريف عيوب، أحدها: إطلاق لفظ الصورة على العلم لا شك أنه من المجازات، فلا بد في ذلك من تلخيص الحقيقة»[2].

ويؤكد الرازي ضرورة الابتعاد عن الألفاظ الغريبة والمجازية في الحدود، وتجاوزها إلى اختراع ألفاظ مناسبة إذا لم يوجد للفظ معنى يناسبه فيقول: « يجب الاحتراز في الحدود عن الألفاظ الغريبة والمجازية والمستعارة والوحشية, فإن اتفق أن لا يوجد للمعنى لفظ مناسب له، فليخترع له لفظ من أشد الألفاظ مناسبة، فليدل على ما يراد به، ثم ليستعمل»[3].

4.2.4. الاحتراز عن تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة[4]:

وذلك كتحديد الضد بالضد في مثل قولك: الزوج ما ليس بمفرد، ثم تقول: الفرد ما ليس بزوج[5]. يدل على ذلك من قول الرازي معلقا على تعريف الجويني للفظ "العلم": «وقال إمام الحرمين: الطريق إلى تصور ماهية العلم وتَمُّيزها عن غيرها أن تقول: إنا نجد أنفسنا بالضرورة كوننا معتقدين في بعض الأشياء، فنقول اعتقادنا في الشيء، إما أن يكون جازما أو لا يكون، فإن كان جازما فإما أن يكون مطابقا أو غير مطابق، فإن كان مطابقا فإما أن يكون لموجب هو نفس طرفي الموضوع والمحمول وهو العلم البديهي أو لموجب حصل من تركيب تلك العلوم

---

(1) المحصول257/1.

(2) التفسير 221/2. ويؤكد ابن يعيش أن المطلوب بالحد إثبات حقيقة الشيء فلا يستعمل فيه مجاز ولا استعارة. شرح المفصل 3/7.

(3) لباب الإشارات: 28.

(4) نفسه: 28. وكتاب المحصل(محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين)، فخر الدين الرازي، تقديم وتحقيق: حسين أتاي، مكتبة دار التراث، القاهرة الطبعة الأولى 1991م/ 1411هـ.: 86.

(5) الحدود للغزالي، 278.

الضرورية وهو العلم النظري أو لا لموجب وهو اعتقاد المقلد(...) واعلم أن هذا التعريف مختل من وجوه (...) ثانيها: أن هذا تعريف العلم بانتفاء أضداده، وليست معرفة هذه الأضداد أقوى من معرفة العلم حتى يجعل عدم النقيض معرفا للنقيض، فيرجع حاصل الأمر إلى تعريف الشيء بمثله أو بالأخفى»[1].

5.2.4. الاحتراز عن تعريف الشيء بما هو أخفى منه:[2]

كتعريف العلم بأنه التبيين، والتبيين أخفى منه[3]، وكتعريف النار بأنها جسم شبيه بالنفس، فإن النفس أخفى من النار[4]. ومعنى ذلك أنه يجب تعريف الشيء بما هو أظهر منه وأوضح، لأن الجلي يكون بالنسبة إلى الخفي شرحا له[5]. يقول الرازي معترضا على تعريف أبي إسحاق الإسفراييني للفظ "العلم": «وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني: العلم تبيين المعلوم، وربما قال: إنه استبانة الحقائق، وربما اقتصر على التبيين فقال: العلم هو التبيين، وهو أيضا ضعيف، أما قول العلم هو التبيين فليس فيه إلا تبديل لفظ بلفظ أخفى منه ولأن التبيين والاستبانة يشعران بظهور الشيء بعد الخفاء»[6].

---

(1) التفسير2/221.

(2) لباب الإشارات: 28 وكتاب المحصل: 86.

(3) التفسير2/220.

(4) الحدود لابن سينا، 237. (ضمن المصطلح الفلسفي)، والحدود للغزالي: 278.

(5) المحصول1/257. يذهب الاسترابادي إلى وجوب استعمال المشهور من الألفاظ في الحدود، المتعارف منها فيها، لأن الحد للتبيين. ينظر: شرح الرضي1/22.

(6) التفسير2/220 221. وينظر: موسوعة مصطلحات الإمام فخر الدين الرازي. الدكتور سميح دغيم، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، 2001م.، 176.

6.2.4. الاحتراز عن تعريف الشيء بنفسه، وعن تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به[1]:

فمثال الأول، تعريف الخبر بالخبر[2] وتعريف العلم بالمعرفة[3]، ومثال الثاني، تعريف الخبر بالصدق والكذب[4].

وتعريف الشيء بنفسه محال «لأن المعرَّف قبل المعرِّف، فلو عرفنا الشيء بنفسه لزم تقدم العلم به على العلم به وهو محال»[5].

ويؤكد الرازي استحالة تعريف الشيء بنفسه، في سياق مناقشته لأحد التعريفات التي أوردها لـ"العِلم" فيقول: «أما قوله: العلم هو المعرفة، ففيه وجوه من الخلل. أحدها: أن العلم هو نفس المعرفة، فتعريفه بها تعريف للشيء بنفسه وهو محال»[6].

أما تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به فمنه «ما يكون بمرتبة واحدة كقولك: الكيفية: ما بها تقع المشابهة، ثم تقول المشابهة: اتفاق في الكيفية، أو بمراتب كقولك: الاثنان زوج أول. ثم تقول: المتساويان هما الشيئان اللذان كل واحد منهما مطابق للآخر، ثم تقول: الشيئان هما الاثنان»[7].

---

(1) لباب الإشارات: 29، وكتاب المحصل: 86.

(2) المحصول 219/4. والمعالم في علم أصول الفقه، فخر الدين الرازي، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار المعرفة، 1414هـ/ 1994م. 133.

(3) التفسير 220/2.

(4) المحصول 219/4.

(5) كتاب المحصل: 82. و177.

(6) التفسير 220/2.

(7) لباب الإشارات: 29.

7.2.4. الاحتراز عن تعريف الشيء باسم آخر مرادف له وإن كان أوضح منه:

وهذا النوع يسميه الرازي "التعريف بالاسم"، وذلك كقول قائل: ما البشر؟ فيقال: إنه الإنسان.

وهذا التعريف، كما يرى الرازي، قليل الفائدة وفائدته مقتصرة على تعليم اللغة، و إفادة اسم آخر مرادف للأول[1].

8.2.4. يمتنع تعريف ما لا يوجد شيء أعرف منه:

ومعنى ذلك أنه يمتنع تعريف الشيء الذي يبلغ درجة من الجلاء إلى حيث لا يوجد شيء أعرف منه ليجعل معرفا له، وذلك لأن ماهية الشيء الذي يراد تعريفه تكون متصورة تصورا بديهيا جليا، فلا يحتاج في معرفته إلى معرِّف[2].

فشدة جلاء المعرَّف تجعل المعرِّف عاجزا عن تعريفه، يقول الرازي موضحا ذلك: «اعلم أن العجز عن التعريف قد يكون لخفاء المطلوب جدا، وقد يكون لبلوغه في الجلاء إلى حيث لا يوجد شيء أعرف منه ليجعل معرفا له، والعجز عن تعريف العلم لهذا الباب. والحق أن ماهية العلم متصورة تصورا بديهيا جليا، فلا حاجة في معرفته إلى معرِّف، والدليل عليه أن كل أحد يعلم بالضرورة أنه يعلم وجود نفسه، و أنه يعلم أنه ليس على السماء ولا في لجة البحر، والعلم الضروري بكونه عالما بهذه الأشياء علم باتصاف ذاته بهذه العلوم (...) فلما كان العلم الضروري بهذه المنسوبية حاصلا، كان العلم الضروري بماهية العلم حاصلا، وإذا كان كذلك كان تعريفه ممتنعا»[3].

---

(1) شرح عيون الحكمة 68/1 69.

(2) التفسير 222/2.

(3) نفسه 222/2.

فالشيء الذي تدرك ماهيته وتتصور تصورا بديهيا غني عن الحد والرسم. يقول الرازي في سياق رده لمجموعة من التعريفات المقدمة للفظ "الخبر": « وإذا بطلت هذه التعريفات، فالحق عندنا: أن تصور ماهية الخبر غني عن الحد والرسم لدليلين:

الأول: أن كل أحد يعلم– بالضرورة- معنى قولنا: إنه موجود، وإنه ليس بمعدوم، وأن الشيء الواحد لا يكون موجودا ومعدوما، ومطلق الخبر جزء من الخبر الخاص، والعلم بالكل موقوف على العلم بالجزء، فلو كان تصوّر مطلق ماهية الخبر موقوفا على الاكتساب، لكان تصور الخبر الخاص أولى أن يكون كذلك، فكان يجب أن لا يكون فهم هذه الأخبار– ضروريا- ولما لم يكن كذلك؛ علمنا صحة ما ذكرناه.

والثاني: أن كل أحد يعلم بالضرورة الموضع الذي يحسن فيه الخبر، ويميزه عن الموضع الذي يحسن فيه الأمر؛ ولولا أن هذه الحقائق متصورة تصورا بديهيا، وإلا لم يكن الأمر كذلك»[1].

ويرى الرازي أن من الأشياء المتصورة تصورا بديهيا والتي يبطل تعريفها بأي نوع من أنواع التعريف، ما يجده الإنسان من نفسه كآلامه ولذاته وكشهوته وغضبه، أو ما يدركه بحواسه كمدركات الحواس الخمس، ويؤكد أن ماهية كل واحد من هذه الأشياء تكون متصورة لكل أحد تصورا فطريا بديهيا، فمن حاول تعريفها، لا يكون إلا بما هو أخفى منها أو بما تساويا، والأمران باطلان[2] .

---

(1) المحصول4/221 222. وينظر التفسير1/36. فالرازي ينتقد تعريف ابن سينا للصوت، ويعتبره إشارة إلى سبب حدوثه لا إلى تعريف ماهيته، ووجه رد هذا التعريف أن «ماهية الصوت مدركة بحس السمع، وليس في الوجود شيء أظهر من المحسوس حتى يعرف المحسوس به."نفسه.

(2) موسوعة مصطلحات الفخر الرازي: 176.نقلا عن "شرح الإشارات والتنبيهات"، 99 .

9.2.4. لا يمكن تعريف النوع إلا بالجنس:

أما تعريف الجنس بالنوع فيؤدي إلى الدور، يقول الرازي في تعريف "الخبر": « وقال المنطقيون: إنه القول الذي يوجب شيئا لشيء ويسلب شيئا عن شيء، وهذا أيضا ضعيف لأن السلب والإيجاب نوعان للخبر، والنوع لا يمكن تعريفه إلا بالجنس، فلو عرفنا الجنس بالنوع لزم الدور»[1].

ويرجع الرازي سبب امتناع تعريف الجنس بالنوع إلى أن« معرفة النوع ممتنع حصولها إلا بعد معرفة الجنس، لأن الجنس جزء من ماهية النوع، والعلم بالبسيط مقدم على العلم بالمركب لا محالة»[2].

5- أنواع التعريف عند الرازي: [3]

يمكن تقسيم التعريف عند الرازي إلى نوعين هما: التعريف المنطقي والتعريف اللامنطقي[4].

---

(1) المعالم: 132.

(2) التفسير1/18.

(3) ذهب سيف الدين الآمدي إلى تقسيم الحد إلى ثلاثة أنواع: حقيقي ورسمي ولفظي «فأما الحقيقي، فعبارة عن ما يقع تمييزا للشيء عن غيره بذاتياته، فإن كان مع ذكر جميع الذاتيات العامة والخاصة فتام. كحد الإنسان بأنه الحيوان الناطق، وإلا فناقص كحد الإنسان بأنه الجوهر الناطق، أو الناطق فقط. وأما الرسمي فعبارة عن ما يميز الشيء عن غيره تمييزا غير ذاتي، وتمامه ونقصانه كتمام الحد الحقيقي ونقصانه، فالتام منه كرسم الإنسان بأنه الحيوان الكاتب والناقص بأنه الجوهر الكاتب، أو الكاتب فقط. وأما اللفظي فعبارة عن ما فيه شرح دلالة اسم على معناه، وذلك إنما يكون بالنسبة إلى الجاهل؛ بدلالة اللفظ العالم بنفس المدلول، وهو إما أن يكون بتبديل لفظ بلفظ، وهو أشهر عند السائل، كتبديل لفظ الليث بالأسد، أو بالحد الكاشف عن المعنى».انظر: كتاب المبين(ضمن المصطلح الفلسفي: 320 321).

(4) ينظر: مدخل إلى علم المنطق: 76.

1.5. التعريف المنطقي:

التعريف المنطقي هو تحديد معنى اللفظ تحديدا لا يحتمل أدنى التباس مع تعريفات غيره من الألفاظ[1]. وهو نوعان: التعريف بالحد، والتعريف بالرسم، يقول الرازي في معرض تعريفه للفظ "الوجود" « إن التعريف على وجهين: أحدهما: أن يكون الغرض منه إفادة تصور مجهول بواسطة تصور حاصل. وثانيهما أن يكون الغرض منه التنبيه على الشيء بعلامة منبهة، وإن كانت أخفى من المعرف في نفس الأمر»[2]. فالأول هو الحد، والثاني هو الرسم[3].

ويفرع الرازي عن هذين النوعين فروعا، فالتعريف بالحد ينقسم إلى: التعريف "بالحد التام" والتعريف "بالحد الناقص". والتعريف بالرسم ينقسم إلى: التعريف "بالرسم التام" والتعريف "بالرسم الناقص".

ويمكن بيان هذه الأنواع كما يلي:

1.1.5. التعريف بالحد:

التعريف بالحد هو الذي لا يحصل إلا بذكر جميع الأجزاء(4)، وهي: الجنس والفصل والنوع.

فالجنس هو «الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو؟»[5].

---

(1) مدخل إلى علم المنطق: 77.

(2) المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعيات، فخر الدين الرازي، طبعة مكتبة الأسدي بطهران، وطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، 1343.1/100.

(3) نفسه 97/1. الهامش للمحقق.

(4) لباب الإشارات: 28.

(5) شرح عيون الحكمة 27/1.

والفصل «هو الكلي الذي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره»[1].

والجنس، كما يرى الرازي، كمال الجزء المشترك، أما الفصل فهو كمال الجزء المميز[2].

والنوع نوعان: النوع الحقيقي والنوع الإضافي: «أما النوع الحقيقي فهو الكلي الذي يكون مقولا على أشياء غير مختلفة الماهية في جواب ما هو؟ والنوع الإضافي هو كلي يحمل عليه وعلى غيره الجنس حملا ذاتيا»[3].

والتعريف بالحد نوعان: الحد التام والحد الناقص[4]:

أ- التعريف بالحد التام:

الحد التام هو: تعريف الشيء بمجموع الأمور الداخلة فيه. يستفاد ذلك من قول الرازي وهو يتحدث عن تعريف الماهية: « تعريف الماهية بنفسها محال (...) بل تعريفها إما أن يكون بالأمور الداخلة فيها، أو بالأمور الخارجة عنها، أو بما يتركب من القسمين.

أما التعريف بالأمور الداخلة في الماهية، فإما أن يكون بمجموع تلك الأمور، وذلك هو الحد التام، أو ببعض الأجزاء ...»[5].

---

(1) شرح عيون الحكمة 27/1.

(2) نفسه 27/1.

(3) نفسه 27/1.

(4) التعريف بالجنس القريب والفصل يؤدي إلى الحد التام، والتعريف بالذاتيات يؤدي إلى الحد الناقص. لأنه يتم باستعمال الجنس البعيد والفصل، أو باستعمال الفصل فقط. والتعريف بالجنس وبالأعراض يؤدي إلى التعريف بالرسم. وهو أيضا قد يكون تاما إذا ما تم بالجنس القريب والخاصة، ويكون ناقصا إذا ما تم بالجنس البعيد والخاصة أو بالخاصة فقط. ينظر: مواصفات الحد المنطقي، د. مصطفىبنحمزة، قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة، منشورات كلية الآداب وجدة، الطبعة الأولى، 1998. 13.

(5) شرح عيون الحكمة 92/1.

ويؤكد الرازي ذلك بقوله: «اعلم أن المطلوب من الحد، إن كان هو العرفان التام: لم يحصل ذلك إلا بذكر جميع الأجزاء، إما بالمطابقة وإما بالتضمن...»[1].

والحد التام يسميه الرازي الحد الذاتي وهو الذي يكون المطلوب منه "ذكر ماهية الشيء كما هي، لا يحتمل الإطناب والإيجاز.لأن مجموع أجزاء الشيء لا يحتمل الزيادة والنقصان . "[2].

ب- التعريف بالحد الناقص:

الحد الناقص هو: تعريف الشيء ببعض أجزائه المساوية في العموم أو الخصوص[3]، يقول الرازي: « أما التعريف بالأمور الداخلة في الماهية. فإما أن يكون بمجموع تلك الأمور. وذلك هو الحد التام . أو ببعض الأجزاء . وهو أن يكون ذلك الجزء ملازما لتلك الماهية نفيا و إثباتا، كالناطق مع الإنسان . وذلك هو الحد الناقص»[4].

ويؤكد ذلك في موضع آخر من كتابه" شرح عيون الحكمة" بقوله: «أما التعريف بأجزاء الماهية، فإما أن يكون تعريفها بمجموع أجزائها .وهو الحد التام . أو ببعض الأجزاء المساوية في العموم أو الخصوص .وهو الحد الناقص .»[5]

2.1.5. التعريف بالرسم:

وهو تعريف الشيء بالأمور الخارجة عنه، وهي الصفات العرضية واللازمة للشيء [6]، وذلك بذكر خاصة من خواص الماهية المركبة، وهو يؤدي إلى المعرفة

---

(1) لباب الإشارات: 28. وينظر: كتاب المحصل /84 85.

(2) لباب الإشارات: 28.

(3) كتاب المحصل: 85.

(4) شرح عيون الحكمة 92/1.

(5) نفسه 1/ 221.

(6) المباحث الشرقية 97/1. الهامش للمحقق.

الناقصة العرضية[1]، كما أن الغرض منه هو التنبيه على الشيء بعلامة منبهة وإن كانت أخفى من المعرف في نفس الأمر، وهو بذلك يختلف عن التعريف بالحد الذي يكون الغرض منه إفادة تصور مجهول بواسطة تصور حاصل[2]. كما أنه يختلف عن الحد من حيث كونه يطلب منه مجرد التمييز (غير الذاتي)، أما الحد فالمطلوب منه هو العرفان التام[3].

والتعريف بالرسم حكم على الشيء بعد تمام ماهيته. يقول الرازي معلقا على أحد التعريفات الواردة للاسم: «التعريف الأول: أن الاسم هو الذي يصح الإخبار عن معناه، واعلم أن صحة الإخبار عن ماهية الشيء حكم يحصل له بعد تمام ماهيته، فيكون هذا التعريف من باب الرسوم لا من باب الحدود»[4].

وينقسم التعريف بالرسم إلى قسمين: التعريف بالرسم التام والتعريف بالرسم الناقص:

أ- التعريف بالرسم التام:

وهو تعريف الشيء بما تركب من الأمور الداخلة فيه والخارجة عنه، يقول الرازي: «وأما التعريف بما تركب من الأمور الداخلة والخارجة. فإن كان ما به الاشتراك ذاتيا وما به الامتياز خارجيا، سمي ذلك التعريف بالرسم التام»[5]. ويقول في موضع آخر بعد أن تحدث عن الحد التام والحد الناقص: « وأما التعريف بالأمور الخارجة . فهو الرسم الناقص . وأما التعريف بما يتركب من القسمين . فهو الرسم التام »[6]

---

(1) شرح عيون الحكمة 69/1 92.

(2) المباحث المشرقية 97/1.

(3) لباب الإشارات: 27.

(4) التفسير 42/1.

(5) شرح عيون الحكمة 92/1. وينظر: كتاب المحصل: 85.

(6) شرح عيون الحكمة 221/1.

والتعريف بالرسم التام يتم بذكر الجنس القريب أولا، ثم تقام الخاصة مقام الفصل، وذلك كقولك: الإنسان حيوان ضاحك[1].

ب- التعريف بالرسم الناقص:

وهو تعريف الشيء بالأمور الخارجة وحدها، يقول الرازي: «وأما التعريف بالأمور الخارجة، فهو إنما يجوز إذا كان ذلك الأمر الخارج لازما مساويا له نفيا و إثباتا، وكان بين الثبوت، وحينئذ يكون ذلك التعريف هو الرسم الناقص»[2].

والتعريف بالرسم الناقص، كما يرى الرازي، هو تعريف الشيء بالخاصة المساوية اللازمة البينة[3].

يتبين إذن أن التعريف بمجموع الأجزاء هو الحد التام، والتعريف ببعض الأجزاء هو الحد الناقص، والتعريف بالأمر الخارجي وحده هو الرسم الناقص، والتعريف بما يتركب من الداخل والخارج هو الرسم التام[4].

2.5. التعريف اللامنطقي:

وهو على صور مختلفة نعرضها كالآتي:

1.2.5. التعريف بالمرادف:

وهو تعريف اللفظ المجهول أو الغامض بلفظ مفهوم لا يخرج عن كونه مجرد اسم آخر للفظ المجهول، كتعريف البرّ بأنه القمح، والعسجد بأنه الذهب[5].

---

(1) لباب الإشارات: 28.

(2) شرح عيون الحكمة 92/1 221. وكتاب المحصل: 84.

(3) لباب الإشارات: 28.

(4) كتاب المحصل: 84.

(5) مدخل إلى علم المنطق: 76.

ويسميه الرازي التعريف بالاسم[1]، و«حاصله يرجع إلى تبديل لفظ بلفظ أوضح منه تفهيما للسائل كما إذا قال قائل: ما البشر؟ فقيل: إنه الإنسان»[2].

ويرى الرازي أن فائدة التعريف بالمرادف ضيقة و« تلك الفائدة ليست إلا تعليم اللغة، و إفادة اسم آخر مرادف للأول»[3]، لذلك فهو يعتبره من التعريفات غير الحقيقية[4] وغير الصحيحة. يقول معلقا على بعض التعريفات الخاصة بلفظ "الوجود": «... فإنهم يعرفون الوجود بأنه: الذي يصح أن يُعلم ويُخبر عنه، وربما يقولون: إنه الذي يكون فاعلا أو منفعلا، وهذه التعريفات غير صحيحة أما أولا فلأنه لا بد من استعمال لفظة: "ما" أو "الذي" أو "الأمر" أو "الشيء" وكلها مرادفات للوجود، ولا شك أن بين مفهومات هذه الألفاظ الأربعة تفاوتا مذكورا بين الباحثين»[5].

ومن أمثلته في استعمال الرازي تعريف "الحرف" بالطرف في قوله: «الحرف هو الطرف»[6]. وتعريف "الجزم" بالقطع في قوله: «وأما الجزم فهو القطع»[7]. وتعريف "الغاية" في قوله: «غاية الشيء: نهايته، وطرفه، ومقطعه»[8].

---

(1) ويسميه بعضهم "الحد اللفظي"، يقول الآمدي: «وأما اللفظي، فعبارة عن ما فيه شرح دلالة اسم على معناه، وذلك إنما يكون بالنسبة إلى الجاهل، بدلالة اللفظ العالم بنفس المدلول. وهو إما أن يكون بتبديل لفظ بلفظ هو أشهر عند السائل، كتبديل لفظ الليث بالأسد، أو بالحد الكاشف عن المعنى» كتاب المبين (ضمن المصطلح الفلسفي: 321).

(2) شرح عيون الحكمة 68/1.

(3) نفسه 68/1.

(4) نفسه 45/3.

(5) المباحث الشرقية 97/1.

(6) التفسير 37/1.

(7) نفسه 55/1.

(8) المحصول 56/3. انظر: التفسير 156/1، والمحصول 14/5، وكتابالأربعين في أصول الدين، فخر الدين الرازي، تقديم وتحقيق: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 255/1.

2.2.5. التعريف بالضد أو المخالف:

وهو من باب تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة[1]، أو بما هو أخفى منه[2].

وذلك كحد الزوج بقولك: الزوج ما ليس بمفرد، ثم تقول: الفرد ما ليس بزوج[3]. يدل على هذا النوع قول الرازي في سياق مناقشته لتعريف إمام الحرمين للفظ "العلم": «اعلم أن هذا التعريف مختل من وجوه: «... ثانيها: أن هذا تعريف العلم بانتفاء أضداده، وليست معرفة هذه الأضداد أقوى من معرفة العلم حتى يجعل عدم النقيض معرفا للنقيض، فيرجع حاصل الأمر إلى تعريف الشيء بمثله أو بالأخفى»[4].

ومن أمثلة هذا النوع قول الرازي في تعريف "التعريض": «التعريض في اللغة: ضد التصريح»[5]. ومنه تعريف الكلام بقوله: «العقلاء من الأصوليين قد اتفقوا على أن الكلام ما يضاد الخرس والسكوت، والتكلم بالكلمة الواحدة يضاد الخرس والسكوت، فكان كلاما»[6]. ومنه تعريف النحويين للكلمة بضدها وهو الكلام، يقول الرازي: «قال أكثر النحويين: الكلمة غير الكلام، فالكلمة هي اللفظة المفردة، والكلام هو الجملة المفيدة»[7]. ومنه كذلك تعريفه "المركب" بقوله« المفرد هو

---

(1) لباب الإشارات: 28. وكتاب المحصل: 86.

(2) لباب الإشارات: 28.

(3) الحدود للغزالي، 278.

(4) التفسير 221/2.

(5) نفسه 141/6.

(6) نفسه 25/1.

(7) نفسه 25/1.

الدال الذي لا يراد بالجزء منه دلالة أصلا حين هو جزؤه، والمركب ما يخالف ذلك»[1].

3.2.5. التعريف بالسلب والإيجاب:

وهو تعريف يقوم على النفي كتعريف الحيوان بأنه كل ما ليس جمادا ولا نباتا، وتعريف "الخير" بأنه ما ليس شرا[2]. وهو يتم باستعمال بعض الحروف الدالة على معنى السلب، مثل "ليس" و"ما" و"لا"، أو الدالة على السلب والإيجاب نحو "ليس" التي تقترن ب"إلا" و"بل".

فمن أمثلة التعريف بالسلب قول الرازي في تعريف "غير المنصرف": «الاسم المعرب ويقال له المتمكن نوعان، أحدهما: ما يستوفي حركات الإعراب والتنوين، وهو المنصرف والأمكن، والثاني ما لا يكون كذلك بل يحذف عنه الجر والتنوين، ويحرك بالفتح في موضع الجر، إلا إذا أضيف أو دخله لام التعريف ويسمى غير المنصرف»[3].

ومن أمثلة التعريف بالسلب والإيجاب قوله في تعريف "النظم": « ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله»[4].

ومنه كذلك قوله في تعريف "الإعراب": «الإعراب ليس عبارة عن الحركات، والسكنات الموجودة في أواخر الكلمات، بدليل أنها موجودة في المبنيات، والإعراب

---

(1) لباب الإشارات: 24. وينظر: التفسير 37/1.

(2) مدخل إلى علم المنطق: 77.

(3) التفسير 56/1.

(4) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي، تحقيق ودراسة: الدكتور بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1985 م. 277.

غير موجود فيها، بل الإعراب عبارة عن استحقاقها لهذه الحركات بسبب العوامل المحسوسة»[1].

4.2.5. التعريف الاشتقاقي:

وهو تعريف اللفظ بالرجوع إلى أصوله الاشتقاقية لبيان وتبين المفاهيم الأصلية (اللغوية) التي تستمد منها المعاني الاصطلاحية، وقد أكد الرازي أهمية التعريف بالاشتقاق فقال: « اعلم أن أكمل الطرق في تعريف مدلولات الألفاظ هو طريقة الاشتقاق»[2].

واعتمد الرازي الاشتقاق في تعريف جملة من المصطلحات النحوية مثل: "الكلمة"، و"الكلام"، و"القول"، و"العبارة"، و"الاسم"، وغير النحوية ك: "المجادلة"، و"النص" و"العلة"... وغيرها[3].

ومن أمثلة ذلك قوله في تعريف" الاسم": « في اشتقاقه قولان: قال البصريون: هو مشتق من سما يسمو إذا علا وظهر، فاسم الشيء ما علاه حتى ظهر ذلك الشيء به. و أقول: اللفظ معرف للمعنى، ومعرف الشيء متقدم في المعلومية على المعرّف، فلا جرم كان الاسم عاليا على المعنى ومتقدما عليه، وقال الكوفيون: هو مشتق من وسم يسم سمة، والسمة العلامة. فالاسم كالعلامة المعرفة للمسمى»[4].

ومنه تعريف "النص" بقوله: «النص: كل كلمة أو كلام يستقل بإفهام مراد المتكلم منه بنفسه، هذا حده. وقيل: إنه الذي يفيد معنى على القطع، بحيث لا يقبل تأويلا. والأول أولى، بل هو الصحيح (...) واشتقاق النص من أصلين: أحدهما:

---

(1) التفسير 53/1.

(2) نفسه 21/1.

(3) ينظر: الكاشف: 29 34 43.

(4) التفسير 115/1.

الرفع والظهور (...) والأصل الثاني: الاستقصاء وإنهاء الأمر نهايته(...) والنص على الوجه الذي حققناه في الاصطلاح: مستمد من الأصلين جميعا، أما الأول فلأنه قد ارتفع ارتفاعا، اتضح معناه بنفسه من غير افتقار إلى ضميمة زائدة وأما الثاني، فلأنه قد بلغ في الظهور و إفادة المراد غاية ما تمكن في جنسه، فصح إطلاق اسم النص عليه.» [1].

5.2.5. التعريف اللغوي:

وهو تعريف الشيء بذكر معناه أو معانيه اللغوية التي يتأسس عليها المعنى الاصطلاحي، وهو يختلف عن التعريف الاشتقاقي بالتركيز على ذكر المعاني اللغوية للألفاظ دون الالتفات إلى أصولها الاشتقاقية. وهذا النوع وارد بكثرة في مواضع مختلفة من كتب الرازي، ومن أمثلته قوله في تعريف "التصريف": «اعلم أن التصريف في اللغة عبارة عن صرف الشيء من جهة إلى جهة، نحو تصريف الرياح وتصريف الأمور، فهذا هو الأصل في اللغة، ثم جعل التصريف كناية عن التبيين، لأن من حاول بيان شيء فإنه يصرف كلامه من نوع إلى نوع آخر»[2].

ومنه قوله في تعريف "الإخبار": «الإخبار –في أصل اللغة- لإفادة الخبر والعلم»[3]. ومن ذلك تعريفه ل"الاستثناء" بقوله: «الاستثناء مأخوذ من قولك: ثنيت الشيء عن جهته إذا صرفته عنها»[4].

6.2.5. التعريف بالوظيفة:

وهو تعريف اللفظ بذكر بعض وظائفه المرتبطة به. ومن أمثلة هذا النوع قول الرازي في تعريف "الاسم": «الاسم هو الذي يصح أن يأتي فاعلا أو مفعولا أو

---

(1) الكاشف: 34.

(2) التفسير 218/20.

(3) المحصول 352/4.

(4) عجائب القرآن، فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 92. وينظر المحصول 227/1.

مضافا»[1]. ومنه قوله في تعريف "النداء": «...لأن النداء لتنبيه المنادى ليقبل على استماع الكلام ويجعل باله معه»[2].

فالتنبيه من وظائف النداء ومقاصده، يقول الرازي مشيرا إلى بعض المقاصد المتوخاة من النداء: «نقول: النداء على قسمين، أحدهما: تنبيه المنادى وثانيهما: لإظهار حاجة المنادى. مثال الأول: قول القائل لرفيقه أو غلامه: يا فلان. ومثال الثاني قول القائل في الندبة: يا أمير المؤمناه أو يا زيداه»[3].

7.2.5. التعريف بالعلامة:

وهو تعريف اللفظ بذكر بعض علاماته المميزة له. ومن أمثلة ذلك تعريف "الاسم" ببعض علاماته المعنوية، يقول الرازي: « الاسم هو الذي يصح أن يأتي فاعلا أو مفعولا أو مضافا، واعلم أن حاصله يرجع إلى أن الاسم هو الذي يصح الإخبار عنه»[4]. ومنه تعريفه بإحدى علاماته اللفظية وهي "الإعراب"، يقول الرازي: «الاسم كلمة مشتقة تستحق الإعراب في أول الوضع»[5]. ومنه تعريفه للفعل بقوله: «المعتبر في كون اللفظ فعلا دلالته على الزمان ابتداء بلا واسطة»[6].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفخر الرازي يلجأ إلى الجمع بين علامات مختلفة (لفظية ومعنوية مثلا) في التعريف، وذلك إذا ظهر أن الاعتماد على صنف منها قد يؤدي إلى الالتباس وعدم الوضوح في مفهوم اللفظ المعرف، وأوضح مثال على ذلك تعريفه لمصطلحي "الإعراب" و"المبني"، فالإعراب هو: «اختلاف آخر الكلمة

---

(1) التفسير 42/1.

(2) نفسه 113/28.

(3) نفسه 117/28.

(4) نفسه 42/1.

(5) نفسه 42/1.

(6) نفسه 43/1. ينظر: شرح عيون الحكمة 118/1 119.

باختلاف العوامل: بحركة أو حرف تحقيقا أو تقديرا»[1]، والمبني هو: «اللفظ الذي تلزمه حالة واحدة أبدا»[2]. وفي سياق شرحه لألفاظ تعريف مصطلح "الإعراب"، تنبه الرازي إلى ما قد تثيره عبارة "اختلاف آخر الكلمة" من لبس، لأن الاختلاف قد يصيب بعض الألفاظ المبنية مثل "مِنْ" في قوله: "أخذت المال مِنْ زيد" و"أخذت المال مِنَ الرجل"، و"أخذت المال مِنِ ابنك"، فالنون في "مِنْ" الأولى ساكنة، وفي الثانية مفتوحة، وفي الثالثة مكسورة، فالتغيير حاصل في هذه الكلمة، لكن هل يعني ذلك أن "مِنْ" كلمة معربة؟ لقد استند الرازي في تجلية هذا اللبس وبيان الفرق بين المعرب والمبني، إلى أحوال المعنى، فالمبني هو الذي لا يقبل الأحوال المختلفة في المعنى، وهو يختلف عن الإعراب الذي يختلف بموجبه آخر الكلمة باختلاف أحوال معناها، يقول الرازي: «فاعلم أن اللفظ الذي تلزمه حالة واحدة أبدا هو المبني، وأما الذي يختلف آخره فقسمان، أحدهما: أن لا يكون معناه قابلا للأحوال المختلفة كقولك: "أخذت المال من زيد" فتكون "مِنْ" ساكنة. فتقول: "أخذت المال منَ الرجل" فتفتح النون ثم تقول: "أخذت المال من ابنك"، فتكون مكسورة. فههنا اختلف آخر هذه الكلمة، إلا أنه ليس بإعراب، لأن المفهوم من كلمة "مِنْ" لا يقبل الأحوال المختلفة في المعنى، وأما القسم الثاني وهو الذي يختلف آخر الكلمة عند اختلاف أحوال معناها، فذلك هو الإعراب»[3].

8.2.5. التعريف بالمثال:

وهو تعريف الشيء بذكر مثال أو مجموعة أمثلة موضحة له، ومن أمثلة ذلك تعريف الرازي "النداء" بقوله: «النداء هو قولنا: يازيد»[4]. ومنه تعريفه "الأسماء المترادفة" بأنها: «المختلفة في البناء المتفقة في المعنى ك "الأسد" و"الضرغام"؛

---

(1) التفسير 55/1.

(2) نفسه 55/1.

(3) نفسه 55/1 56.

(4) نفسه 92/2.

و"الخمر" و"العقار"»[1]، ومن ذلك قوله في تعريف "العَلَم" و"اللقب" و"الكنية" «العلم إما أن يكون اسما كإبراهيم وموسى وعيسى، أو لقبا كإسرائيل، أو كنية كأبي لهب»[2].

9.2.5. التعريف السياقي:

وهو تعريف اللفظ بالنظر إلى السياق الذي ورد فيه، وذلك بذكر بعض خصائصه وأحواله المختلفة كالأحوال الإعرابية والتركيبية وغيرها. ومن أمثلة ذلك قوله في تعريف "التمييز" في سياق تفسيره لقوله تعالى: ﴿كبرت كلمة﴾[3]: «قرئ "كبرت كلمة" بالنصب على التمييز، وبالرفع على الفاعلية، قال الواحدي: ومعنى التمييز أنك إذا قلت كبرت المقالة أو الكلمة، جاز أن يتوهم أنها كبرت كذبا أو جهلا أو افتراء، فلما قلت كلمةً ميزتها من محتملاتها فانتصب على التمييز، والتقدير: كبرت الكلمة كلمة فحصل الإضمار»[4].

ومنه تعريفه لـ"بدل الاشتمال" انطلاقا من تفسيره لقوله تعالى: ﴿قتال فيه﴾[5]: « قوله تعالى "قتال فيه" خفض على البدل من الشهر الحرام، وهذا يسمى بدل الاشتمال، كقولك: أعجبني زيد علمُه، ونفعني زيد كلامه، وسرق زيد ماله، وسُلب زيد ثوابه»[6].

---

(1) الكاشف: 33..

(2) التفسير 49/1. وينظر: التفسير 21/1 33، والكاشف: 33.

(3) سورة الكهف: 5.

(4) التفسير 79/21.

(5) سورة البقرة: 217.

(6) التفسير 33/6.

10.2.5. التعريف بالمعلوم:

وهو التعريف بلفظ مختصر يدل على معلومية المعرَّف، وإذا كان معلوما لم يحتج إلى تعريف.

ومن أمثلته قول الرازي في تعريف "اللفظ المهمل": «اللفظ إما أن يكون مهملا وهو معلوم، أو مستعملا وهو على ثلاثة أقسام...»[1].

ومنه تعريف "المضمر" في سياق تقسيمه للاسم: «القسم الأول إما أن يكون نفس تصور معناه مانعا من الشركة، أو لا يكون، فإن كان الأول، فإما أن يكون مظهرا، وهو العلم، وإما أن يكون مضمرا وهو معلوم»[2].

11.2.5. التعريف بالتقسيم:

وهو تعريف الشيء بذكر أجزائه و أنواعه المكونة له[3]، ومن أمثلته قول الرازي في تعريف "الاسم المعرب": «الاسم المعرب، ويقال له المتمكن، نوعان: أحدهما: ما يستوفي حركات الإعراب والتنوين، وهو المنصرف والأمكن، والثاني: ما لا يكون كذلك، بل يحذف عنه الجر التنوين ويحرك بالفتح في موضع الجر إلا إذا أضيف أو دخله لام التعريف، ويسمى غير المُنصرف»[4].

ومنه قوله في تعريف الكلم: «الكلم جنس تحتها أنواع ثلاثة: الاسم والفعل والحرف»[5].

---

(1) التفسير 28/1.

(2) نفسه 47/1 48.

(3) وذلك كتعريف الماء بتقسيمه إلى أوكسجين وهيدروجين، بحيث أن كلا منهما يشكل جزءا من الماء، وقسيما بالنسبة إلى الآخر. وكتعريف الكلمة بتقسيمها إلى: اسم وفعل وحرف. ينظر: مدخل إلى علم المنطق: 85

(4) التفسير 56/1.

(5) شرح أسماء الله الحسنى وهو الكتاب المسمى: لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات، فخر الدين الرازي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دارالكتاب العربي بيروت، 23.

ومن ذلك تعريفه "الاسم" بقوله: «الاسم جنس تحته أنواع ثلاثة: أسماء الأعلام، وأسماء الأجناس، والأسماء المشتقة»[1].

12.2.5. التعريف التفصيلي:

وهو تعريف اللفظ بذكر أنواعه وفروعه على جهة التفصيل، بحيث لا يكتفى بذكر أنواع المعرف وفروعه على جهة الإجمال، بل يتعدى الأمر ذلك إلى ذكر فروع الفروع وأجزاء الأجزاء.

وهذا النوع أعم من سابقه، فهو يقوم على التقسيم المفصل، ويتم هذا القصد التفصيلي باستعمال حروف دالة على هذا المعنى كـ "إما" الذي يدل في أصله على معنى التفصيل، وحرف الشرط "إنْ".

والملاحظ أن الرازي اعتمد هذا النوع في تعريفه للعديد من المصطلحات النحوية مثل: "الكلمة"، و"اللفظ المفيد"، و"اللفظ المركب"، و"الاسم"، و"الاسم الجزئي"، و"اسم الذات" و"الفعل" و"الحرف" و"العلم" وغيرها[2].

ومن أمثلة ذلك قوله في تعريف "العلم": « العلمُ إما أن يكون منقولا أو مرتجلا، أما المنقول فإما أن يكون منقولا عن لفظ مفيد أو غير مفيد، والمنقول من المفيد إما أن يكون منقولا عن الاسم أو الفعل أو الحرف، أو ما يتركب منها. أما المنقول عن الاسم، فإما أن يكون عن اسم عين. كأسد وثور، أو عن اسم معنى: كفضل ونصر، أوعن صفة حقيقية: كالحسن، أو عن صفة إضافية كالمذكور والمردود، والمنقول عن الفعل إما أن يكون منقولا عن صيغة الماضي كشمر، أو عن صيغة المضارع كيحيى، أو عن الأمر كاطرقا...» [3].

---

(1) التفسير 48/1.

(2) ينظر: معجم المصطلحات النحوية المعرفة (ص:59)

(3) التفسير 50/1.

ومنه قوله في تعريف "الحركات": «الحركات إما صريحة أومختلسة، والصريحة إما مفردة أو غير مفردة، فالمفردة ثلاثة أنواع هي: الفتحة والكسرة، والضمة، وغير المفردة ما كان بين بين. وهي ستة لكل واحد منها قسمان»[1].

ومن أمثلة اعتماد التفصيل ب"إما" و"إن" الشرطية وما يترتب عنه من تقسيمات وتفريعات للمعرّف، قوله في تعريف "اللفظ المفرد": «اللفظ المفرد وهو: أنه إما أن يكون معناه مستقلا بالمعلومية، أو لا يكون والثاني هو: "الحرف". والأول: إما أن يكون اللفظ الدال عليه دالا على الزمان المعين لمعناه، وهو "الفعل". أو لا يدل وهو: الاسم. ثم الاسم تقسيمه من وجهين: الأول: أن الاسم إن كان اسما للجزئي، فإن كان مضمرا، فهو المضمرات، وإن كان مظهرا، فهو "العلم". وإن كان اسما للكلي، فهو: إما أن يكون اسما لنفس الماهية كلفظ السواد وهو المسمى "باسم الجنس" في اصطلاح النحاة، أو لموصوفية أمر ما بصفة وهو "الاسم المشتق" كلفظ الضارب»[2].

6- من وجوه عنايته بالتعريف:

لقد كشف الرازي عن ملامح المنهج الذي سلكه في التعامل مع الظواهر والقضايا العلمية والفكرية المرتبطة بمشروعه العلمي العام، تفسيرا وتحليلا ونقدا، حيث قال: « نفصل المطالب بعضها عن بعض، ثم نردفها إما بالإحكام وإما بالنقض، ثم نذيلها بالشكوك المشكلة والاعتراضات المعضلة، ثم نتبعها إن قدرنا بالحل الشافي والجواب الوافي (...) وربما وقع في أثناء ذلك ما يخالف المشهور وينقض كلام الجمهور»[3].

---

(1) التفسير 53/1.

(2) المحصول 225/1 226.

(3) المباحث المشرقية: المقدمة.

وبما أن التعريف من أهم هذه القضايا وأخطرها، باعتباره الأساس الذي تبنى عليه الصناعات والآلة التي تقتنص بها العلوم والمعارف[1]، فقد حاول الرازي أن يسلك المسلك نفسه في التعامل مع هذه القضية، ويمكن بيان ذلك كالآتي:

1.6.عنايته بشرح ألفاظ التعريف:

عني الرازي في تعريفاته بشرح ما يحتاج إلى شرح، وتفسير ما يحتاج إلى تفسير من ألفاظ التعريف وعباراته، معتمدا في ذلك أسلوبا تفصيليا يقوم على التحليل والتعليل وبيان أسباب اختيار هذا اللفظ دون الآخر، وتفضيل هذه العبارة على تلك، مع الاحتجاج لكل اختيار.

ومن أمثلة ذلك قوله في شرح ألفاظ أحد التعريفات التي أوردها للفعل: «الفعل كلمة دالة على ثبوت المصدر لشيء غير معين في زمان معين، و إنما قلنا كلمة لأنها هي الجنس القريب، و إنما قلنا دالة على ثبوت المصدر، ولم نقل دالة على ثبوت شيء لأن المصدر قد يكون أمرا ثابتا كقولنا: ضرْب وقتْل، وقد يكون عدميا مثل: فني وعدم، فإن مصدرهما: الفناء والعدم. و إنما قلنا: بشيء غير معين لأنا سنقيم الدليل على أن هذا المقدار معتبر. و إنما قلنا في زمان معين احترازا عن الأسماء»[2].

ومن ذلك قوله في تعريف "الأمر": «الأمر هو: اللفظ الدال على طلب الفعل، على سبيل الاستعلاء. وهذا التعريف يشمل على قيود: القيد الأول: قولنا: اللفظ الدال، فالفائدة فيه أن يتناول جميع الألفاظ الدالة على هذا المعنى بأي لغة كانت، القيد الثاني: قولنا: على طلب الفعل، فنقول: إن ماهية الطلب متصورة لكل العقلاء تصورا بديهيا، فإن من لم يمارس شيئا من الصنائع العلمية، ولم

---

(1) كتاب محك النظر في المنطق، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني، دار النهضة الحديثة، بيروت 1966. 9.

(2) التفسير 44/1.

يعرف الحدود والرسوم فإنه قد يأمر وينهى ويدرك التفرقة البديهية بين طلب الفعل وبين طلب الترك، وبين كل واحد منهما وبين المفهوم من الخبر... القيد الثالث: قولنا على سبيل الاستعلاء، فالفائدة فيه أنه لو طلب ذلك الفعل على سبيل التضرع، سمي ذلك الطلب دعاء والتماسا، و إنما يسمى أمرا إذا حصل ذلك الطلب مع الاستعلاء، و إنما شرطنا الاستعلاء لا العلو، لأن من قال لغيره: افعل، على سبيل التضرع إليه، لا يقال: إنه أمره؛ وإن كان أعلى رتبة منه، ومن قال لغيره افعل على سبيل الاستعلاء يقال: إنه أمره وإن كان أدنى رتبة منه»[1].

2.6. التقسيم والتفريع في التعريف:

اعتمد الرازي في بيان مدلولات الألفاظ وصياغة تعريفاتها، على القسمة العقلية والتفريع المنطقي. وقد سبقت الإشارة إلى نماذج من التعريفات التي نهج فيها الرازي هذا النهج، نذكر منها على سبيل المثال قوله في تعريف "الاسم المعرب": «الاسم المعرب، ويقال له المتمكن، نوعان: أحدهما: ما يستوفي حركات الإعراب والتنوين، وهو المنصرف والأمكن، والثاني: ما لا يكون كذلك، بل يحذف عنه الجر التنوين ويحرك بالفتح في موضع الجر إلا إذا أضيف أو دخله لام التعريف، ويسمى غير المُنصرف»[2].

ومن أمثلة ذلك قوله في تعريف "العلم": « العلمُ إما أن يكون منقولا أو مرتجلا، أما المنقول فإما أن يكون منقولا عن لفظ مفيد أو غير مفيد، والمنقول من المفيد إما أن يكون منقولا عن الاسم أو الفعل أو الحرف، أو ما يتركب منها. أما المنقول عن الاسم، فإما أن يكون عن اسم عين. كأسد وثور، أو عن اسم معنى: كفضل ونصر، أوعن صفة حقيقية: كالحسن، أو عن صفة إضافية كالمذكور

(1) المعالم: 49 50.

(2) التفسير 56/1.

والمردود، والمنقول عن الفعل إما أن يكون منقولا عن صيغة الماضي كشمر، أو عن صيغة المضارع كيحيى، أو عن الأمر كاطرقا...» [1].

3.6. استناده في التعريف إلى جهود غيره:

استند الرازي في تعريف العديد من المصطلحات النحوية إلى جهود غيره من: لغويين ونحويين وأصوليين ومنطقيين وغيرهم.

ومعنى ذلك أنه كان يؤسس تعريفاته على جهود سابقيه ومعاصريه، وقد سلك الرازي في إفادته من غيره مسلكين:

أولا: نسبة المأخوذ إلى أصحابه المنصوص عليهم بأسمائهم، ومصادرهم المنقول عنها، أحيانا.

وأمثلة ذلك كثيرة، نذكر منها على سبيل التمثيل، تعريفات "الاسم" و"الفعل" و"الحرف" و"الصوت" المنسوبة إلى الشيخ ابن سينا[2]، وتعريف "الاشتقاق" المنسوب إلى الميداني[3]، وتعريفي "الاسم" و"الكلمة" المنسوبين إلى الزمخشري[4]، وتعريف "الخبر" المنسوب إلى أبي الحسين البصري [5].

وقد تبين أن هذه النسبة نسبتان:

نسبة مخصوصة، ينص فيها على ذكر أسماء المأخوذ عنهم، كما هو مبين في الأمثلة السالفة الذكر.

---

(1) التفسير 50/1.

(2) ينظر: شرح عيون الحكمة 118/1. والتفسير 35/1 36.

(3) ينظر: المحصول 237/1.

(4) التفسير 28/1 42 43. وكثيرا ما كان يسميه بـ" صاحب الكشاف". ينظر مثلا: التفسير 187/24.

(5) المحصول 217/4. وينظر النسبة إلى ابن جني في التفسير 24/1 26. وإلى أرسطا طاليس في: شرح عيون الحكمة 51/1.

ونسبة عامة، ينص فيها الرازي على ذكر المجالات العلمية، وفئات العلماء المنتسبين إليها، ك: النحويين[1]، والأصوليين[2]، والمنطقيين[3]، والمتكلمين[4]، و أئمة اللغة، وأهل اللغة[5]، والبصريين، والكوفيين[6].

ثانيا: عدم نسبة المأخوذ إلى أشخاص معينين، والاكتفاء بالنسبة إلى ألفاظ دالة على العموم والإبهام، كقوله: "ومن الناس من قال"[7]، و"قال الأكثرون"[8]، و"قال بعضهم"[9]، و"قيل"، و"قالوا"[10]، و"ذكروا"[11]، وغيرها.

4.6.إفادته من اصطلاحات وتعريفات البصريين والكوفيين:

ذهب الرازي مذهب البصريين في اصطلاحاتهم وتعريفاتهم، حيث استعمل جل مصطلحاتهم النحوية، وأورد جملة من تعاريفهم لهذه المصطلحات، ك: "الاسم الجامد"[12]، و"اسم الفاعل"[13] و"الفعل المتعدي"[14] و"حروف الجر" و"حروف

---

(1) ينظر: شرح أسماء الله الحسنى: 30. والتفسير 25/1 و83/16.

(2) ينظر: التفسير 25/1.

(3) ينظر: المعالم: 133.

(4) ينظر: شرح أسماء الله الحسنى: 31.

(5) ينظر: التفسير 137/23. والمعالم: 62.

(6) التفسير 115/1.

(7) التفسير 42/1. وشرح عيون الحكمة 52/1.

(8) المعالم: 133.

(9) التفسير 37/1.

(10) نفسه 28/1 36 37.

(11) المحصول 217/4.

(12) التفسير 148/6. وهو عند الكوفيين: "الاسم الثابت". ينظر: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء. المختار أحمد ديره، الطبعة الأولى: دار قتيبة. 1991م.277.

(13) ينظر التفسير 21/1 و148/22 و237/17. ويقابله عند الكوفيين: "الفعل الدائم". ينظر: دراسة في النحو الكوفي: 254.

(14) ينظر: نهاية الإيجاز: 154 337. والتفسير 64/1. ويقابله: "الفعل الو اقع" عند الكوفيين. دراسة في النحو الكوفي: 265.

الإضافة"[1]، و"المفاعيل" بأنواعها وغير ذلك[2].كماأخذ بتقسيمهم الفعل إلى: ماض ومضارع وأمر[3]، وتمييزهم بين ألقاب البناء وألقاب الإعراب [4]وغير ذلك.

وكما أفاد الرازي من البصريين، فقد أفاد كذلك من الكوفيين، وإن كان ذلك على نطاق ضيق، إذ لم يتعد تأثره بهم استعمال عدد محدود من مصطلحاتهم، كـ: "ما لم يسم فاعله"[5]، و"المفعول المطلق" [6]، والكناية، والأداة، وبعض المصطلحات الأخرى القليلة.

وقد لوحظ أن الرازي، في بعض الأحيان، كان يجمع في الاستعمال بين اصطلاحات البصريين والكوفيين، كجمعه بين الجر والخفض[7]، والحرف والأداة[8]، والضمير أوالمضمر والكناية[9]، وكأخذه بالأصلين الاشتقاقيين لمصطلح الاسم، وهما: الوسم باصطلاح الكوفيين والسمو باصطلاح البصريين[10].

---

(1) التفسير 160/20.

(2) ينظر نهاية الإيجاز: 337. والتفسير 227/7 و144/17.

(3) ينظر المحصول 276/1. أما الكوفيون فقسموا الفعل إلى: ماض ومضارع، أما الأمر فاعتبروه مقتطعا من المضارع، لأن أصله فعل مضارع دخلت عليه لام الجزم فانجزم بها. ينظر: دراسة في النحو الكوفي: 213.

(4) يقول الرازي: «الحركات الثلاثة مع السكون إن كانت إعرابية سميت بالرفع والنصب والجر أو الخفض، والجزم؛ وإن كانت بنائية سميت بالفتح والضم والكسر والوقف». ينظر التفسير 54/1. أما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبني وعلىالعكس. ولا يفرقون بينهما. فالفراء استعمل مثلا: مصطلح النصب دلالة على الفتح، في حين أن الأول للإعراب والثاني للبناء. واستعمل الرفع للدلالة على الضم... ينظر دراسة في النحو الكوفي: 214 218. والمصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، توفيق قريرة، دار محمد علي، تونس، الطبعة الأولى: 2003م.67.

(5) وهو بمعنى "المبني للمجهول" عند البصريين، ينظر: التفسير 78/5.

(6) وهو بمعنى المصدرعند البصريين، انظر: التفسير 96/27 و126/28. وهو من مصطلحات الفراء. ينظر: دراسة في النحو الكوفي، 221.

(7) التفسير 55/1.

(8) لباب الإشارات: 24.

(9) التفسير 64/1. و48/9، 60، 106، 120.

(10) التفسير 115/1. وشرح أسماء الله الحسنى: 30.

5.6. نقده لتعريفات النحويين:

لم يكتف الرازي بإيراد تعريفات غيره والتسليم بها كما هي عند أصحابها، بل تصدى لمجملها بالتحليل والنقد، فنقض بعضها، وأبطل بعضها، وحكم على بعضها بالاختلال والفساد، وعلى بعضها بالضعف والإبهام والنقصان. ويدل على ذلك استعماله لألفاظ وعبارات دالة على هذه الأحكام، منها: "انتقض"، و"ينتقض"، و"نقضوه"، و"أبطلوه"، و"يبطل"، و"يشكل"، و"فساد الحد" و"بطلانه". و"تعريف مختل" و"باطل" و"ضعيف"، و"مبهم"، و"ظاهر الفساد"... وغيرها[1].

ولم يقف الرازي عند حد انتقاد التعريف والحكم عليه، بل تعداه إلى بيان العلل الموجبة للحكم عليه بهذا الحكم أو ذاك، و اقتراح الحلول الشافية والأجوبة الوافية، إن قدر على ذلك، على حد قوله.[2]

7- من صور صياغته للتعريف:

سلك الفخر الرازي طرقا مختلفة في صياغة التعريف وتحرير عباراته، فجاءت تعريفاته على صور مختلفة أبرزها ما يلي:

1.7. تقديم المعرّف على التعريف:

وهذه هي الصورة الغالبة في تعريفاته، ومن أمثلة ذلك قوله في تعريف "الاسم": « الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران»[3].

---

(1) ينظر التفسير1/55، 64، 115، و48/9، 60، 106، 120. ولباب الإشارات: 24. وشرح أسماء الله الحسنى: 30.

(2) المباحث المشرقية: المقدمة.

(3) التفسير1/42 و13/2.

ومنه تعريفه "للفعل" بقوله: «الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان»[1].
ومنه كذلك تعريفه "للتأكيد" بقوله: «التأكيد هو تقوية الحكم الذي كان ثابتا في الأصل»[2].

2.7. تقديم التعريف وتأخير المُعرَّف:

وهذه الصورة واردة في عدد من تعريفاته لكن بصورة أقل مما سبق.

ومن أمثلة ذلك تعريفه للاسم والفعل والحرف بقوله: «اللفظ المفيد إما أن يكون مفهومه مستقلا بالمعلومية أو لا يكون، والثاني هو الحرف، والأول قسمان: لأنه إن دل على الزمان المعين لحصوله فهو الفعل، وإن لم يدل عليه فهو الاسم»[3].

ومنه تعريفه "للأسماء المترادفة" بقوله: «ثم الأسماء تتشعب إلى ستة أقسام: (...) الرابع: المختلفة في البناء المتفقة في المعنى ك"الأسد" و"الضرغام"، و"الخمر" و"العقار"، وتسمى المترادفة»[4].

3.7. التمثيل والاستشهاد في التعريف:

وذلك بإيراد أمثلة للبيان والإيضاح. ومن أمثلة ذلك قوله في تعريف مصطلح "العدل": «العدل عبارة عن أنك تذكر كلمة وتريد بها كلمة أخرى، كما تقول: عُمر وزُفر وتريد به عامرا وزافرا»[5].

---

(1) التفسير 43/1 62.
(2) المحصول 359/2.
(3) شرح أسماء الله الحسنى: 30.
(4) الكاشف: 33. وينظر: المحصول 215/3 والتفسير 55/1.
(5) التفسير 180/9.

ومنه تعريفه لـ"الاسم المشتق": « قد علمت أن الاسم قد يكون اسما للماهية من حيث هي هي، وقد يكون اسما مشتقا، وهو الاسم الدال على كون الشيء موصوفا بالصفة الفلانية كالعالم والقادر»[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى ملاحظة مفادها أن الرازي اعتمد التمثيل في التعريف بصور تختلف باختلاف مو اقع التعريف والمعرَّف.

فهو قد يأتي بالمثال في آخر التعريف في حال تقدم المعرَّف على المعرِّف، كما هو وارد في الأمثلة السالفة الذكر.

وقد يأتي به متوسطا التعريف والمعرَّف، وذلك في حال تقدم التعريف على المعرَّف، إذ يذكر التعريف أولا ثم يتبعه بالمثال، ثم بالمعرَّف، ومن أمثلة ذلك قوله في تعريف "الأسماء المشتركة": «ثم الأسماء تتشعب إلى ستة أقسام (...) الثالث: المتشابهة في البناء المختلفة في المعنى ك"العين" على الشمس والميزان والينبوع والحاسة الخاصة، وهذه هي المشتركة»[2].ومن ذلك تعريفه للأسماء "المترادفة"، و"الأسماء المشكلة"، و"الأسماء المتواطئة"[3].

4.7. تعدد صيغ المصطلح المعرف والتعريف واحد:

ومن ذلك قوله في تعريف مصطلح "التضعيف": «التضعيف والإضعاف والمضاعفة واحد، وهو الزيادة على أصل الشيء حتى يبلغ مثلين أو أكثر»[4].

5.7. تعدد التعريفات للمصطلح الواحد:

وهذه الصورة تكاد تطرد في جل المصطلحات النحوية التي عرفها الرازي. ومن أمثلة ذلك قوله في تعريف "الاسم"، «الاسم كلمة دالة على معنى مستقل

---

(1) التفسير 118/1 و82/19.

(2) الكاشف: 33.

(3) نفسه: 33 34.

(4) التفسير 182/6.

بالمعلومية من غير أن يدل على الزمان المعين الذي وقع فيه ذلك المعنى»[1]، وهو «ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران»[2]. وهو "الذي يصح الإخبار عن معناه"[3]، وهو "الذي يصح أن يأتي فاعلا أو مفعولا أو مضافا»[4]. وغيرها من التعريفات الأخرى[5].

(1) التفسير 42/1.

(2) نفسه 42/1

(3) نفسه 42/1.

(4) نفسه 42/1.

(5) ينظر: التفسير 48/1، 115، 116 13/2، 193 والمحصول 225/1، 226، 328. ونهاية الإيجاز: 241. وشرح عيون الحكمة 118/1 والكاشف: 32. والمعالم: 35، وكتاب المحصل: 488. والملاحظ أن الاختلاف في هذه التعريفات، اختلاف في بعض العبارات والألفاظ، أما المفهوم فواحد. ويرجع هذا الاختلاف في الغالب إلى اختلاف الاعتبارات المعتمدة في التعريف كالاعتبارات اللفظية والمعنوية والوظيفية وغيرها.

معجم المصطلحات النحوية المعرفة

1- مصادر المعجم:

تتشكل مادة هذا المعجم من المصطلحات النحوية المعرفة المنبثة في تراث فخر الدين الرازي الذي يتمثل في ما وصلنا من مؤلفاته المحققة المطبوعةالتي تيسر الحصول عليها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤلفات تندرج ضمن مجالات علمية ومعرفية مختلفة يمكن تصنيفها كما يلي:

أ. علم أصول الفقه. ومنه:

- "المحصول في علم أصول الفقه". (خمسة أجزاء)

- "المعالم في علم أصول الفقه".

ب. علم البلاغة، ومنه:

- "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز".

ج. علم التفسير، ومنه:

-"التفسير الكبير" ويسمى"مفاتيح الغيب" (ستة عشر مجلداً كل مجلد يتضمن جزءين).

- "تفسير سورة يس".

د. علم الكلام، ومنه:

- "الأربعين في أصول الدين"، (مجلد واحد يتضمن جزءين)

- "أساس التقديس في علم الكلام".

- "خلق القرآن بين المعتزلة وأهل السنة".

- "شرح أسماء الله الحسنى" المسمى "لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات".

- "عجائب القرآن".

- "عصمة الأنبياء".

- "القضاء والقدر".

- "كتاب المحصل: وهو محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين".

- "مناظرة في الرد على النصارى".

هـ. علم المنطق والحكمة، ومنهما:

- "شرح عيون الحكمة" (ثلاثة أجزاء).

- "الكاشف عن أصول الدلائل وفصول العلل".

- "كتاب المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعيات" (جزءان).

- "لباب الإشارات والتنبيهات".

إن هذه المصادر، باختلاف مجالاتها، هي الأصول التي استخلصت منها المصطلحات النحوية المعرفة التي تشكل مادة هذا المعجم.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام، هو أن مجال تداول المصطلحات النحوية في التراث النحوي العربي لم يقتصر على كتب النحو فحسب، و إنما امتد ليشمل كل مصادر الثقافة الإسلامية باختلاف مشاربها وتنوع مجالاتها العلمية والمعرفية، من تفسير، وأصول، وكلام، وفلسفة، ومنطق، وبلاغة وغيرها.

وقد رسخ في الاعتقاد أن ما تتضمنه هذه المصادر مما له علاقة بأمور المصطلح وقضاياه، قد يسهم في تطوير الدرس اللغوي عموما، والدرس المصطلحي على وجه الخصوص.

وهذه هي حال فخر الدين الرازي الذي كثرت مصادره وتنوعت مشارب التفكير عنده، وفي سياق هذا التنوع أبدع الرجل في تحديد مدلولات ألفاظه النحوية، ودقق النظر في أساليب تعريفها وصور صياغتها، وهذا ما سيتضح من

خلال التعريفات المتضمنة في هذا المعجم، فهي المرآة التي تعكس حقيقة التفكير النحوي عند الرازي والخلاصة الجامعة لتجربته الكبيرة وخبرته الواسعة في مجال الحد الاصطلاحي بصفة عامة، والحد الاصطلاحي النحوي بصفة خاصة.

2-عرض مادة المعجم:

1.2.عرضت المصطلحات النحوية المعرفة مرتبة على أحرف المعجم، وقد تم ذلك بوضع حرف المعجم في رأس اللائحة يتلوه الجذر باعتباره الأصل الاشتقاقي لكل مصطلح، ثم المصطلحات باعتبارها الصيغ المشتقة من الجذر.فحرف الألف، مثلا، أدرجت تحته جذور مختلفة، مثل: " أدي" و"أ ص ل" و"أ ك د"، وكل جذر منها يتضمن مصطلحات مشتقة من مادته، مثل مصطلح "الأداة" الذي يدخل تحت جذر "أدي"، ومصطلح "الأصل" الذي يدخل تحت جذر"أص ل"، ومصطلح "التأكيد" الذي يدخل تحت جذر "أكد".ومثال ذلك حرف "الجيم" الذي يدخل تحته عدة جذور هي: "ج رر" و"ج ري" و"ج زم" و"ج زي" و"ج م ع" و"ج م ل"، وكل جذر من هذه الجذور يتضمن عدة مصطلحات، فمصطلح "الجر" يدخل تحت جذر "ج ر ر"، ومصطلحا "المجرى"و"المجاري" يدخلانتحت "ج ر ي"، و"الجزم"يدخل تحت "ج ز م"، و"الجزاء" و"الجزئي"يدخلان تحت "ج ز أ"، و"الجمع المنكر"، و"جموع القلة" تحت "ج م ع"، ومصطلح "الجملة المركبة" وغيره تحت جذر "ج م ل"...إلخ.

2.2. ذيلت بعض التعريفات ببعض الأسماء الصريحة، أو بعض الألفاظ العامة، موضوعة بين قوسين، وذلك بقصدتعيين صاحبالتعريف، إن ورد له ذكر في سياق التعريف، فإن لم يرد له ذكر، ورد التعريف مجردا ولم يذكر بعده أي اسم أو لفظ عام.فمنأمثلة الأسماء الصريحة التي ذيلت بها بعض التعريفات: (الليث) و(سيبويه) و(الزمخشري) و(ابن سينا) و(ابن جني) و(الميداني) و(عبد القاهر)

وغيرها؛ ومن أمثلة الألفاظ العامة: (أهل اللغة)، و(النحويون)، و(المتكلمون)، و(المعتزلة)، و(قولهم) و(يقال)، وغيرها.

3.2.وضعت لكل التعريفات هوامشتوثق للمصادر التي أخذت منها، وتحدد مواطن ورود هذه التعريفات بالجزء والصفحة.

المعجم

(حرف الألف)

أ د ي

- الأداة:

«المفرد هو الدال الذي لا يراد بالجزء منه دلالة أصلا حين هو جزؤه، والمركب ما يخالف ذلك. والمفرد إما أن يكون مفهومه مستقلا بالمفهومية، وهو الأداة...»[1].

أ ص ل

- الأصل:

«الأصل: ما يبنى عليه غيره»[2].

أ ك د

- التأكيد:

«التأكيد هو: اللفظ الموضوع لتقوية ما يفهم من لفظ آخر»[3].

«التأكيد هو تقوية ما كان حاصلا»[4].

«التأكيد يعين اللفظ لأحد مفهوميه»[5].

«التأكيد هو تقوية الحكم الذي كان ثابتا في الأصل»[6].

---

(1) لباب الإشارات: 42.

(2) الكاشف: 20.

(3) المحصول 1/ 258.

(4) نفسه 2/ 354.

(5) نفسه 2/ 354.

(6) نفسه 2/ 359.

- المؤكد:

«وأما المؤكد فإنه لا يفيد عين فائدة المؤكد، بل يفيد تقويته»[1].

أ ل ف

- التأليف:

«التأليف عبارة عن اجتماع الأجزاء، وتماسها على وجه مخصوص»[2].

أ م ر

- الأمارة:

«والأمارة هي التي يلزم من العلم بها ظن وجود المدلول»[3].

«الأمارة: هي التي يؤدي النظر الصحيح فيها إلى ظن غالب»[4].

- الأمر:

«الأمر هو: اللفظ الدال على طلب الفعل»[5].

«الأمر: طلب الفعل بالقول على سبيل الاستعلاء»[6].

«الأمر: اسم لمطلق اللفظ الدال على مطلق الطلب، أو اللفظ العربي الدال على مطلب الطلب»[7].

«الأمر طلب الفعل بالقول من الغير»[1].

---

(1) المحصول: 254/1

(2) كتاب المحصل: 155.

(3) نفسه: 141.

(4) الكاشف: 20.

(5) المحصول 2/ 17.

(6) نفسه 2/ 17.

(7) نفسه 2/ 82.

«أعني بالأمر طلب الفعل»[2].

«الأمر عبارة عن تعريف الغير أنه لو فعله لصار مستحقا للمدح ولو تركه لصار مستحقا للذم»[3].

«الأمر عبارة عن الطلب»[4].

«الأمر عبارة عن الصفة المقتضية لطلب الفعل»[5].

«اتفقوا على أنه لا معنى للأمر إلا طلب إدخال المصدر في الوجود»[6].

«أما الأمر فهو حمل المكلف على إدخال الماهية في الوجود، وذلك يكفي في العمل به إدخالها في الوجود مرة واحدة»[7].

«فالقول المفهم، إما أن يفيد طلب شيء إفادة أولية، أو لا يفيده. فإن كان الأول: فإما أن يفيد طلب ذكر ماهية الشيء وهو "الاستفهام"، أو طلب التحصيل وهو- إن كان على وجه الاستعلاء – فهو: "الأمر"، - وإن كان على وجه الخضوع- فهو: "السؤال"»[8].

---

(1) المحصول 2/ 149.

(2) كتاب المحصل: 405.

(3) كتاب الأربعين 1/ 252.

(4) نفسه 1/ 255.

(5) نفسه 1/ 258 وخلق القرآن: 70.

(6) المعالم: 57.

(7) نفسه: 58.

(8) المحصول 1/ 231.

(حرف الباء)

ب د ل

- البدل:

«البدل هو الإعراض عن الأول والأخذ بالثاني»[1].

- بدل الاشتمال:

«قوله تعالى: ﴿قتال فيه﴾ خفض على البدل من الشهر الحرام، وهذا يسمى بدل الاشتمال، كقولك: أعجبني زيد علمه، ونفعني زيد كلامه وسرق زيد ماله، وسلب

زيد ثوبه»[2].

- البدلية:

«البدلية هي الإعراض عن الأول والأخذ بالثاني»[3].

ب ن ي

- المبني:

«اعلم أن اللفظ الذي تلزمه حالة واحدة أبدا فهو المبني»[4].

---

(1) عجائب القرآن: 91. ومن أسرار التنزيل: 105.

(2) التفسير 6/ 33.

(3) نفسه 4/ 197.

(4) نفسه 1/ 55.

(حرف الثاء)

ث ب ت

- الإثبات:

«لأن النفي هو الإخبار عن عدم الشيء، والإثبات هو الإخبار عن وجوده»[1].

ث ن ي

- الاستثناء:

«الاستثناء مأخوذ من قولك: ثنيت الشيء عن وجهته، إذا صرفته عنها»[2].

«الاستثناء مشتق من الثني والصرف، ومعنى الصرف أنها يتحقق حيث لولا الصرف لدخل... »[3].

«الاستثناء يفيد إخراج ما لولاه لدخل أو لصح دخوله»[4].

«وثبت بالنقل أن حكم الاستثناء إخراج ما لولاه لدخل فيه»[5].

«الاستثناء: إخراج بعض الجملة من الجملة، بلفظ (إلا) أو ما أقيم مقامه»[6].

«ما لا يدخل في الكلام إلا لإخراج بعضه بلفظه، ولا يستقل بنفسه»[7].

«الاستثناء إخراج جزء من كلّ»[1].

---

(1) المحصول 4/ 221.

(2) عجائب القرآن: 92.

(3) التفسير 2/ 234. والمحصول 8/ 331.

(4) نفسه 2/ 234.

(5) نفسه 1/ 35.

(6) المحصول 3/ 27.

(7) نفسه 3/ 27.

«لأن المقصود من الاستثناء، خروج المستثنى من الخطاب»[2].

«الاستثناء يخرج من الكلام مالولاه، لوجب دخوله فيه»[3].

- الاستثناء المنقطع:

«قال بعض النحويين: قوله (إلا خبالا) من الاستثناء المنقطع وهو أن لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه كقولك: ما زادوكم خيرا إلا خبالا»(بعض النحويين)[4].

- المستثنى:

«المستثنى فضلة جاءت بعد تمام الكلام»[5].

---

(1) المحصول 2/ 356.

(2) نفسه 2/ 330.

(3) نفسه 2/ 325.

(4) التفسير 16/ 83.

(5) نفسه 10/ 173.

(حرف الجيم)

ج رر

- الجر:

«ومن أراد التلفظ بالكسرة فإنه لابد له من فتح الفم فتحا قويا والفتح القوي لا يحصل إلا بانجرار اللحى الأسفل و انخفاضه، فلا جرم يسمى ذلك جرا وخفضا وكسرا لأن انجرار القوي يوجب الكسر»[1].

ج ري

- المجرى:

«فهذا الحرف المصوت إنما حدث لجريان نفسه وامتداده، فلهذا صحت تسميته بالمجرى»[2].

«والمجرى موضع الجري»[3].

- المجاري:

«المجاري أربعة وهي الأحوال الإعرابية»[4].

ج زي

- الجزاء:

«الجزاء اسم لما يقع به الكفاية، مأخوذ من قولهم جازيناه أي كافأناه، وقال عليه السلام "تجزيك ولا تجزي أحدا بعدك"»[5].

---

(1) التفسير 1/ 55.

(2) نفسه 1/ 55.

(3) نفسه 1/ 55.

(4) نفسه 1/ 55.

(5) التفسير 23/ 137.

- الجزئي:

«المفرد إما أن يكون نفس تصور معناه مانعا من وقوع الشركة فيه وهو الجزئي أو لا يمنع وهو الكلي»[1].

ج زم

- الجزم:

«وأما الجزم فهو القطع»[2].

- الجمع المنكَّر:

«الجمع المنكَّر هو: الذي يدل على جمع يصلح أن يتناول كل واحدٍ من الأشخاص»[3].

- جموع القلة

«جموع القلة، كالأفعُل، والأفعلة، والفَعَلَة»[4].

ج م ل

- الجملة المركبة:

«الجملة المركبة إما أن تكون مركبة تركيبا أوليا أو ثانويا، أما المركبة تركيبا أوليا فهي الجملة الاسمية أو الفعلية»[5].

- الجملة المركبة تركيبا أوليا:

---

(1) المعالم: 33 34.

(2) التفسير 1/ 55.

(3) المحصول 2/ 331.

(4) نفسه 2/ 326.

(5) نفسه 1/ 47.

«الجملة المركبة إما أن تكون مركبة تركيبا أوليا أو ثانويا، أما المركبة تركيبا أوليا فهي الجملة الاسمية أوالفعلية»[1].

- الجملة المركبة تركيبا ثانويا:

«الجملة المركبة إما أن تكون مركبة تركيبا أوليا أو ثانويا، أما المركبة تركيبا أوليا فهي الجملة الاسمية أو الفعلية (...) وأما المركبة تركيبا ثانويا فهي الجملة الشرطية كقولك: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»[2].

(1) المحصول 1/ 47.

(2) نفسه 1/ 47.

(حرف الحاء)

ح د د

الحد:

«وقال الشيخ أبو الحسن رحمه الله: حد الشيء: حقيقته»[1].

« قال الليث: حد الشيء مقطعه ومنتهاه. »(الليث) [2].

« زعم كثير من المتكلمين، أنه لا معنى للحد إلا ذلك، فقالوا: الحد تبديل لفظ خفي بلفظ أوضح منه تفهيما للسائل»(المتكلمون) [3].

« والمتكلمون يسمون الكلام الجامع المانع: حدا »(المتكلمون)[4].

« الحد: قول كاشف عن حقيقة المحدود، على التفصيل»[5].

« ويقال: هو قول محرر كاشف عن ماهية الشيء»(يقال)[6].

« القول الدال على ماهية الشيء »[7].

« إن الحد لا حقيقة له إلا تفصيل ما دل عليه الاسم بالإجمال »[8]

« وقد سموا ما يوصل إلى التصور المطلوب: قولا شارحا، وهو: الحد والرسم والمثال »[9]

---

(1) الكاشف: 22.

(2) التفسير5/125.

(3) المحصول 1/ 253.

(4) التفسير5/125.

(5) الكاشف: 19.

(6) نفسه: 19.

(7) المحصول1/257.

(8) شرح عيون الحكمة1/69.

(9) لباب الإشارات: 23.

« الحد تعريف الماهية بذكرأجزائها.وذلك إذا إنما يعقل في الشيء الذي له جزء» [1]

- الحد التام:

« تعريف الماهية بنفسها محال.لأن المعرف متقدم على المعرف في المعلومية. وتقدم الشيء على نفسه محال، بل تعريفها إما أن يكون بالأمور الداخلة فيها، أو بالأمور الخارجة عنها، أو بما يتركب من القسمين.أما التعريف بالأمورالداخلة في الماهية. فإما أن يكون بمجموع تلك الأمور- وهو الحد التام- أو ببعض الأجزاء... وذلك هو الحد الناقص » [2].

- الحد الناقص:

« تعريف الماهية بنفسها محال.لأن المعرَّف متقدم على المعرف في المعلومية وتقدم الشيء على نفسه محال، بل تعريفها إما أن يكون بالأمور الداخلة فيها، أو بالأمور الخارجة عنها، أو بما يتركب من القسمين.أما التعريف بالأمورالداخلة في الماهية. فإما أن يكون بمجموع تلك الأمور- وهو الحد التام- أو ببعض الأجزاء- وهو أن يكون ذلك الجزء ملازما لتلك الماهية نفيا و إثباتا، كالناطق مع الإنسان- وذلك هو الحد الناقص »[3]

ح ذ ف

- الحذف:

«الحذف وهو أن يحترزعن حرف أو حرفين في الكلام إظهارا للمهارة في تلك اللغة»[4].

---

(1) شرح عيون الحكمة 118/3.

(2) نفسه 91/1 92.

(3) شرح عيون الحكمة91/1 92.

(4) نهاية الإيجاز (ص 122)

ح رك

- حركة الحرف:

« المراد من حركة الحرف صوت مخصوص يوجد عقيب التلفظ بالحرف»[1].

ح رف

- الحرف:

«قال الشيخ الرئيس في حد الحرف: أنه هيئة عارضة للصوت يتميز بها عن صوت آخر مثله في الخفة والثقل تميزا في المسموع»(ابن سينا)[2].

«الحرف هو الطرف»[3].

«الكلمة إما أن يكون معناها مستقلا بالمعلومية أو لا يكون والثاني هو الحرف. أما الأول: فإما أن يدل ذلك اللفظ على الزمان المعين لمعناه، وهو الفعل، أو لا يدل وهو الاسم »[4].

«الكلمة إما أن يكون معناها مستقلا بالمعلومية، أو لا يكون، وهذا الأخير هو الحرف»[5].

«الحرف ما جاء لمعنى في غيره»(قالوا) [6].

«اللفظ المفرد، وهو إما أن يكون معناه مستقلا بالمعلومية أو لا يكون، والثاني هو "الحرف"»[1].

---

(1) التفسير1/53.

(2) نفسه 1/ 37.

(3) نفسه 1/ 37.

(4) نفسه 1/ 41.

(5) نفسه 1/ 45.

(6) نفسه 1/ 46.

«الذي لا يصح أن يخبر به البتة هو الحرف»[2].

«أن مسمى اللفظ إما ألا يستقل بالمفهومية وهو الحرف، أو يستقل، وحينئذ إما أن لا يدل على زمان معين وهو الاسم أو يدل وهو الفعل»[3].

«اللفظ المفيد إما أن يكون مفهومه مستقلا بالمعلومية أو لا يكون، والثاني هو الحرف. والأول قسمان، لأنه إن دل على الزمان العين لحصوله فهو الفعل، وإن لم يدل عليه فهو الاسم»[4].

«وهذه الحروف ليست بأصوات ولا عوارض أصوات، و إنما هي أمور تحدث في مبدأ حدوث الأصوات، وتسميتها بالحروف حسنة لأن الحرف هو الطرف، وهذه الحروف أطراف الأصوات ومبانيها»[5].

- الحرف المعجم:

«اللفظ الدال على لفظ مفرد لم يوضع لمعنى، وهو"الحرف المعجم"»[6].

- الحروف الصامتة:

«الحروف إما مصوتة، وهي التي تسمى في النحو حروف المد واللين ولا يمكن الابتداء بها، أو صامتة، وهي ما عداها»[7].

---

(1) المحصول 1/ 225.

(2) شرح عيون الحكمة 1/ 119.

(3) المعالم: 35.

(4) شرح أسماء الله الحسنى: 30.

(5) التفسير 1/ 37.

(6) المحصول 1/ 236.

(7) التفسير 1/ 37.

- الحروف المصوتة:

«الحروف إما مصوتة، وهي التي تسمى في النحو حروف المد واللين، ولا يمكن الابتداء بها، أو صامتة وهي ما عداها»[1].

ح رك

- الحركة:

«فإن الحركة نفسها الجري»[2].

«والحركة صوت يحدث عند إرسال النفس»[3].

«لأن الحركة عبارة عن الصوت الذي يحصل التلفظ به بعد التلفظ بالحرف»[4].

- الحركة المجهولة:

«والتاسعة عشرة المختلسة، وهي ما تكون حركة وإن لم يتميز في الحس لها مبدأ، وتسمى الحركة المجهولة»[5].

- حركة الحرف:

«المراد من حركة الحرف صوت مخصوص يوجد عقيب التلفظ بالحرف»[6].

---

(1) التفسير 1/ 37.

(2) نفسه 1/ 38.

(3) نفسه 1/ 54.

(4) نفسه 1/ 54.

(5) نفسه 1/ 53.

(6) نفسه 1/ 53.

- الحركات(البنائية):

«الحركات الثلاثة إن كانت إعرابية سميت بالرفع والنصب والجر أو الخفض والجزم، وإن كانت بنائية سميت بالفتح والضم والكسر والوقف»[1].

«الحركات الثلاثة مع السكون إن كانت إعرابية سميت بالرفع والنصب والجر أو الخفض والجزم»[2].

ح ك م

- الحكم:

«الحكم: معنى مفرد منسوب إلى مفرد بالإثبات أو النفي»[3].

- الحكم الذهني:

«فلنبحث عن ماهية هذا الطلب، وماهية الحكم الذهني الذي يسمى بالخبر»[4].

---

(1) التفسير1/ 54.

(2) نفسه 1/ 54.

(3) نفسه 1/ 22.

(4) خلق القرآن: 53.

(حرف الخاء)

خ ب ر

- الإخبار:

«الإخبار في- أصل اللغة – لإفادة الخبر والعلم»[1].

- الخبر:

«لفظ الخبر حقيقة في القول المخصوص، وقد يستعمل في غير القول، كقول الشاعر: "تخبرني العينان ما القلب كاتم"»[2].

«أنه الذي يحتمل التصديق أو التكذيب»[3].

«أنه الذي يدخله الصدق أو الكذب»[4].

«... ما ذكره أبو الحسين البصري، وهو: أنه كلام مفيد . بنفسه . إضافة أمر من الأمور، إلى أمر من الأمور، نفيا أو إثباتا» (أبو الحسين البصري) [5].

«الذي يقتضي نسبة أمر إلى أمر بحيث يتم معنى الكلام»[6].

«... وماهية الحكم الذهني الذي يسمى بالخبر»[7].

«الخبر ما يحتمل التصديق والتكذيب »[8].

---

(1) المحصول 4/ 352.

(2) نفسه 4/ 215 – 216.

(3) نفسه 4/ 217.

(4) نفسه 4/ 217.

(5) نفسه 4/ 217.

(6) نفسه 221.

(7) كتاب الأربعين في أصول الدين 1/ 245.

(8) المعالم: 133.

«وقال المنطقيون أنه القول الذي يثبت شيئا لشيء ويسلب شيئا عن شيء»[1].

«الخبر هو القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم آخر بالنفي أو الإثبات»[2].

- صيغة الخبر:

«وصيغة الخبر لفظة موضوعة لتعريف أن ذلك القائل يعتقد أن الأمر الفلاني كذا وكذا»[3].

- الخبرية:

«المراد من الخبرية كون الخبر مسندا إلى المبتدأ»[4].

خ ف ض

- الخفض:

«ومن أراد التلفظ بالكسرة فإنه لابد له من فتح الفم فتحا قويا، والفتح القوي لا يحصل إلا بانجرار اللحى الأسفل و انخفاضه، فلا جرم يسمى ذلك جرا وخفضا وكسرا لأن انجرار القوي يوجب الكسر»[5].

خ ل س

«المختلسة، وهي ما تكون حركة وإن لم يتميز في الحس له مبدأ، وتسمى الحركة المجهولة»[1].

---

(1) المعالم: 133.

(2) المباحث الشرقية 1/ 97. ونهاية الإيجاز: 149.

(3) التفسير 1/ 34.

(4) نفسه 2/ 41.

(5) نفسه 55/1.

خ ل ف

- الاختلاف:

«أما الاختلاف فهو عبارة عن موصوفية آخر تلك الكلمة بحركة أو سكون بعد أن كان موصوفا بغيرها»[2].

(1) التفسير 1/ 53.

(2) نفسه 1/ 55.

(حرف الدال)

د ل ل

- الدلالة:

«الدلالة هي ما يتوصل بالنظر الصحيح فيه إلى علم ما لم يعلم، في مستقر العادة، اضطرار، ويقال: هي ما يؤدي النظر الصحيح فيه إلى العلم بز ائد عليه»[1].

- الدليل:

«الدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بوجود المدلول»[2].

«الدليل: في وضع اللسان: المعنى الدال. وفي عرف النظار، معناه: الدلالة» [3].

---

(1) الكاشف: 19.

(2) كتاب المحصل: 141.

(3) الكاشف: 19.

(حرف الراء)

رك ب

- المركب:

«المركب هو الذي يدل شيء من أجزائه على شيء حين هو جزؤه»[1].

«المفرد هو الدال الذي لا يراد بالجزء منه دلالة أصلا حين هو جزؤه. والمركب ما يخالف ذلك (...) والمركب إما أن يكون تام الدلالة، وهو الذي تركب من اسمين، أو اسم وكلمة، وإما أن يكون ناقص الدلالة، وهو الذي تركب من اسم وأداة»[2].

(1) شرح عيون الحكمة 1/ 52.

(2) لباب الإشارات: 24.

(حرف الزاي)

زم ن

- الزمان:

«أماالزمان: وهو مقدار الحركة عند أرسطا طاليس»(أرسطاطاليس)[1].

«الزمان إما الماضي أو المستقبل أو الحال ولاشك في أن الماضي والمستقبل معدومان أما الحال فهو الآن »[2].

(1) كتاب المحصل: 224.

(2) نفسه: 225.

(حرف السين)

س ك ن

- السكون:

«السكون عبارة عن أن يوجد الحرف من غير أن يعقبه ذلك الصوت المخصوص المسمى بالحركة»[1].

س م و

- الاسم:

«الاسم ما يصح الإخبار عنه»(قولهم) [2].

«الاسم كلمة دالة على معنى مستقل بالمعلومية من غير أن يدل على الزمان المعين الذي وقع فيه ذلك المعنى»[3].

«قال الزمخشري في المفصل: الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران»(الزمخشري) [4].

«الناس ذكروا فيه وجوها، التعريف الأول: أن الاسم هو الذي يصح الإخبار عن معناه»[5].

«الاسم هو الذي يصح أن يأتي فاعلا أو مفعولا أو مضافا، واعلم أن حاصله يرجع إلى أن الاسم هو الذي يصح الإخبار عنه»[1].

---

(1) التفسير 1/ 53.

(2) نفسه 1/ 41.

(3) نفسه 1/ 42.

(4) نفسه 1/ 42.

(5) نفسه 1/ 42.

«الاسم جنس تحته أنواع ثلاثة: أسماء الأعلام، وأسماء الأجناس، والأسماء المشتقة»[2].

«في اشتقاقه قولان: قال البصريون: هو مشتق من سما يسمو إذا علا وظهر، فاسم الشيء ما علاه، حتى ظهر ذلك الشيء به (...) وقال الكوفيون: هو مشتق من وسم يسم سمة، والسمة العلامة، فالاسم كالعلامة المعرفة للمسمى»[3].

«الاسم اسم لكل لفظ دل على معنى من غير أن يدل على زمان معين، ولفظ الاسم كذلك»[4].

«الاسم لفظ دال على أمر مستقل بنفسه من غير دلالة على زمانه المعين، ولفظ الاسم كذلك، فيكون الاسم اسما لنفسه»[5].

«الاسم اشتقاقه من السمة أو من السمو، فإن كان من السمة كان الاسم هو العلامة ...»[6].

«التقسيم الثاني للفظ المفرد: وهو أنه إما أن يكون معناه مستقلا بالمعلومية، أو لا يكون، والثاني هو: "الحرف"، والأول: إما أن يكون اللفظ الدال عليه دالا على الزمان المعين لمعناه، وهو "الفعل"، أو لا يدل وهو "الاسم"»[7].

«الاسم كلمة مشتقة تستحق الإعراب في أول الوضع»[8].

---

(1) التفسير 1/ 42.
(2) نفسه 1/ 48.
(3) نفسه 1/ 115.
(4) نفسه1/ 116.
(5) نفسه 2/ 13.
(6) نفسه 2/ 193.
(7) المحصول 1/ 225.
(8) التفسير 1/ 42.

«الاسم هو الذي يدل على معنى ولا يدل على زمانه المعين»[1].

«.. وأما الاسم، فهو: إما "علم" أو "مشتق"، أو "اسم جنس"»[2].

«اعلم أن الاسم إما أن يكون الاسم العلم، أو الاسم المشتق، أو اسم الجنس»[3].

« قال الشيخ: «الاسم: لفظ مفرد يدل على معنى من غير دلالة على زمانه المحصل»(ابن سينا)[4].

«اللفظ المفرد إما أن يكون مفهومه مستقلا بأن يخبر به أو لا يكون (...) الذي لا يصح أن يخبر به البتة هو الحرف. والذي يصح أن يخبر به على قسمين: فإنه إما أن يدل ذلك اللفظ على الزمان المعين الذي لذلك المعنى وهو الفعل أو لا يدل وهو الاسم»[5].

«الاسم: كل كلمة دلت في نفسها على معنى غير مقترن بزمان محصل من الأزمنة الثلاثة»[6].

«مسمى اللفظ إما أن لا يستقل بالمفهومية وهو الحرف أو يستقل، وحينئذ إما أن لا يدل على زمان معين وهو الاسم أو يدل وهو الفعل»[7].

«اسم كل شيء إما أن يدل على ماهيته، أو على جزء ماهيته، أو على الأمر الخارج عن ماهيته، أو على ما يتركب عنهما»[8].

---

(1) المحصول 1/ 226.

(2) نفسه 1/ 328.

(3) نهاية الإيجاز: 241.

(4) شرح عيون الحكمة 1/ 118.

(5) نفسه 1/ 118.

(6) الكاشف: 32.

(7) المعالم: 35.

(8) كتاب المحصل: 488.

«اعلم أن الاسم مشتق من السمو على ما هو قول البصريين، أو من السمة على ما هو قول الكوفيين، فإن كان من السمو وجب أن يكون كل لفظ دل على معنى من المعاني اسما، وذلك لأن اللفظ لما كان دالا على المعنى فهو من حيث إنه دليل يكون متقدما على المدلول فكان معنى السمو حاصلا فيه. وإن كان من السمة فكل لفظ دل على معنى كان سمة على ذلك المعنى وعلامة عليه. إذا ثبت فنقول: كل لفظ يفيد معنى فإنه يجب أن يكون اسماً على هذا التفسير»[1].

«أن كل ماهية فإما أن تعتبر من حيث هي أو من حيث إنها موصوفة بصفة معينة، فالأول هو الاسم والثاني هو الصفة، فالسماء والأرض والرجل والجدار أسماء، والخالق والرازق والطويل والقصير صفات، وهذا هو الفرق بين الاسم والصفة على قول المتكلمين» (المتكلمون) [2].

«المفرد إما أن لا يكون مفهومه مستقلا بالمفهومية، وهو الأداة، أو يكون مستقلا بالمفهومية، وهون إما أن يدل على الزمان المعين لحصوله فيه، وهو الكلمة، أو لا يدل وهو الاسم»[3].

- الاسم الجزئي:

«الاسم إما كلي أو جزئي، وأعني بكلي أن يكون مفهومه بحيث لا يمنع تصوره من وقوع الشركة، وأعني بالجزئي أن يكون نفس تصوره مانعا من الشركة، وهو اللفظ الدال عليه من حيث إنه ذلك المعين»[4].

---

(1) شرح أسماء الله الحسنى: 30.

(2) نفسه: 31.

(3) لباب الإشارات: 24.

(4) التفسير 4/ 195.

- اسم الجنس:

«الاسم (..) إن كان اسما للكلي فهو إما أن يكون اسما لنفس الماهية كلفظ السواد وهو المسمى "باسم الجنس" في اصطلاح النحاة ...»[1].

«اعلم أن الأسماء إما أن تكون للذات، أو لجزء من أجزاء الذات أو لأمر خارج عن الذات. أما اسم الذات، فإما أن يكون اسما لشخص معين وهو اسم العلم، أو لماهية كلية وهو اسم الجنس»[2].

- اسم الذات:

«اعلم أن، الأسماء إما أن تكون للذات أو لجزء من أجزاء الذات أو لأمر خارج عن الذات. أما اسم الذات، فإما أن يكون اسما لشخص معين، وهو اسم العلم، أو لماهية كلية وهو اسم الجنس»[3].

- الاسم المشترك:

«وأما الخطاب الذي لا ظاهر له، وهو: الاسم المشترك، "كالقرء" بين الطهر والحيض، فإن له ظاهرا من وجه دون وجه»[4].

«الاسم المشترك يفيد أن المراد إما هذا وإما هذا، من غير تعيين»[5].

- الاسم المشتق:

«في تقسيمات الاسم إلى أنواعه، وهي من وجوه: التقسيم الأول: إما أن يكون نفس تصور معناه مانعا من الشركة، أو لا يكون (...) وأما إذا لم يكن مانعا من الشركة فالمفهوم منه: إما أن يكون ماهية معينة، وهو من أسماء الأجناس، وإما أن

---

(1) المحصول 1/ 226.

(2) شرح أسماء الله الحسنى: 44.

(3) نفسه: 44.

(4) المحصول 3/ 215.

(5) نفسه 3 / 215.

يكون مفهومه أنه شيء ما موصوف بالصفة الفلانية وهو المشتق، كقولنا أسود، فإن مفهومه أنه شيء ما له سواد»[1].

«قد علمت أن الاسم قد يكون اسما للماهية من حيث هي هي، وقد يكون اسما مشتقا وهو الاسم الدال على كون الشيء موصوفا بالصفة الفلانية كالعالم والقادر»[2].

«الاسم المشتق عبارة عن شيء ما حصل له المشتق منه، فالأسود مفهومه شيء ما حصل له السواد، والناطق مفهومه شيء ما حصل له النطق»[3].

«الاسم (...) إن كان اسما للكلي، فهو إما أن يكون اسما لنفس الماهية كلفظ السواد وهو المسمى "باسم الجنس" في اصطلاح النحاة، أو لموصوفية أمر ما بصفة وهو "الاسم المشتق" كلفظ الضارب، فإن مفهومه: أنه شيء مجهول بحسب دلالة هذا اللفظ، لكن علم منه أنه موصوف بصفة الضرب»[4].

«الاسم المشتق هو الذي يدل على ثبوت المشتق منه لشيء مع عدم الدلالة على زمان ذلك الثبوت»[5].

- الاسم المعرب:

«الاسم المعرب، ويقال له المتمكن نوعان: أحدهما: ما يستوفي حركات الإعراب والتنوين، وهو المنصرف والأمكن، والثاني ما لا يكون كذلك بل يحذف عنه

---

(1) التفسير 1/ 48.

(2) نفسه 1/ 118.

(3) نفسه 19/ 82.

(4) المحصول 1/ 226.

(5) نهاية الإيجاز: 242.

الجر والتنوين ويحرك بالفتح في موضع الجر إلا إذا أضيف أو دخله لام التعريف، ويسمى غير المنصرف»[1].

- اسم العدد:

«... وأما اللفظ الدال على تلك الحقيقة مع قيد الكثرة فإن كانت الكثرة كثرة معينة بحيث لا يتناول ما يزيد عليها، فهو "اسم العدد"، وإن لم تكن الكثرة كثرة معينة فهو "العام"»[2].

- اسم العلم:

«المقصود من اسم العلم أن يتميز ذلك الشخص عما يشاركه في نوعه أو جنسه»[3].

«اعلم أن الأسماء إما أن تكون للذات أو لجزء من أجزاء الذات أو لأمر خارج عن الذات، أما اسم الذات فإما أن يكون اسما لشخص معين وهو اسم العلم، أو لماهية كلية وهو اسم الجنس ...»[4].

- الاسم الكلي:

«الاسم إما كلي أو جزئي، وأعني بكلي أن يكون مفهومه بحيث لا ينمع تصوره من وقوع الشركة وأعني بالجزئي أن يكون نفس تصوره مانعا من الشركة ...»[5].

- الأسماء:

«الأسماء ألفاظ دالة على المعاني فهي إنما تحسن بحسن معانيها ومفهوماتها... »[1].

---

(1) التفسير 1/ 56.

(2) المحصول 2/ 314. وشرح أسماء الله الحسنى: 44.

(3) شرح أسماء الله الحسنى: 44.

(4) نفسه: 44.

(5) التفسير 4/ 195.

- أسماء الأجناس:

«في تقسيمات الاسم إلى أنواعه، وهي من وجوه: التقسيم الأول: إما أن يكون نفس تصور معناه مانعا من الشركة، أو لا يكون (...) وأما إذا لم يكن مانعا من الشركة فالمفهوم منه: إما أن يكون ماهية معينة، وهو أسماء الأجناس، وإما أن يكون مفهومه أنه شيء ما موصوف بالصفة الفلانية وهو المشتق»[2].

- أسماء الأعلام:

«فلفظ زيد اسم علم، وهو لا يفيد إلا هذه الذات المعينة، لأن أسماء الأعلام قائمة مقام الإشارات»[3].

«الاسم: كل كلمة دلت في نفسها على معنى غير مقترن بزمان محصل من الأزمنة الثلاثة. ثم الأسماء ثلاثة أقسام: مبهمة وجامدة ومصرفة.

فالمبهمة: ما لا يفيد تمييز جنس عن جنس ولا فرد عن فرد، ولا يفيد معنى الواحد منها في معناه الواحد، وهذا هو أسماء الأعلام كـ "زيد" و"عمرو" ...»[4].

- الأسماء المبهمة:

«الاسم: كل كلمة دلت في نفسها على معنى غير مقترن بزمان محصل من الأزمنة الثلاثة. ثم الأسماء ثلاثة أقسام: مبهمة وجامدة ومصرفة. فالمبهمة: ما لا يفيد تمييز جنس عن جنس، ولا فرد عن فرد ولا يفيد معنى الواحد منها في معناه الواحد وهذا هو أسماء الأعلام كـ "زيد" و"عمرو" ...»[5].

---

(1) التفسير 15/ 70.

(2) نفسه 1/ 48.

(3) نفسه 12/ 157.

(4) الكاشف: 32.

(5) نفسه: 32.

- الأسماء المتباينة:

«ثم الأسماء تتشعب إلى ستة أقسام: (...)الأول: الأسماء المختلفة في مبانيها ومعانيها، وتسمى المتباينة كـ "الإنسان" و"السماء" و"السواد"»[1].

- الأسماء المترادفة:

«الأسماء تكون كثيرة مع كون المسمى واحدا كالأسماء المترادفة»[2].

«الأسماء تتشعب إلى ستة أقسام: (...) والرابع: المختلفة في البناء المتفقة في المعنى كـ "الأسد" و"الضرغام" و"الخمر" و"العقار، وتسمى المترادفة»[3].

- الأسماء المتشابهة:

«الأسماء تتشعب إلى ستة أقسام (...) والخامس: المتفقة في البناء والصيغة، وفي صورة المدلول دون حقيقة معناه، كـ "الإنسان" على الحي الناطق، وعلى المصور المنقوش، وهذه هي المتشابهة»[4].

- الأسماء المشتركة:

«الأسماء تكون كثيرة مع كون المسمى واحدا كالأسماء المترادفة، وقد يكون الاسم واحدا والمسميات كثيرة كالأسماء المشتركة»[5].

«الأسماء تتشعب إلى ستة أقسام: (...) والثالث: المتشابهة في البناء، المختلفة في المعنى كـ"العين" على الشمس والميزان والينبوع والحاسة الخاصة، وهذه هي المشتركة»[6].

---

(1) الكاشف: 33.
(2) التفسير 1/ 116.
(3) الكاشف: 33.
(4) نفسه: 33.
(5) التفسير 1/ 116.
(6) الكاشف: 33.

- الأسماء المشكلة:

«ثم الأسماء تتشعب إلى ستة أقسام (...) والسادس: المتساوية في البناء والمدلول، لا على الإطلاق، بل مع ضرب من التفاوت في مدلول اللفظ إما بقوة وضعف، وإما بأولية، أو أولوية، كـ"الموجود" على السبب والمسبب، و"الأبيض" على "الثلج"، و"العاج" على الزنجي والهندي، أو "البياض" و"السواد" على البياضين والسوادين المذكورين، وفي الشرعيات كـ "المعصوم" على المسلم والمعاهد. وهذا الأخير يتفاوت بالقوة والضعف، وهذه هي المشكلة»[1].

- الأسماء المشتقة:

«والمصرفة: هي الأسماء التي تفيد في الذوات المدلول بها معاني تتميز بها الذوات، وهي الأسماء المشتقة، كقولنا: عالم وقادر، وقولنا مصرفة معناه: ما يصح أن يدخله التصريف بالماضي والمستقبل والحال وما ينوب منابه، كقائم وضارب»[2].

- الأسماء المصرفة:

«والمصرفة هي الأسماء التي تفيد في الذات المدلول بها معاني تتميز بها الذوات. وهي الأسماء المشتقة كقولنا: عالم وقادر. وقولنا: مصرفة معناه: ما يصح أن يدخله التصريف بالماضي والمستقبل والحال، وما ينوب منابه، كقائم وضارب»[3].

- الأسماء المتواطئة:

«الأسماء تتشعب إلى ستة أقسام: (...) والثاني: المتفقة في البناء والمعنى، كاللون والجسم، فإنهما يطلقان على أجناس وأنواع مختلفة لاشتراكهما

---

(1) الكاشف: 33 – 34.

(2) نفسه: 32 – 33.

(3) نفسه: 32.

و اتفاقهما في مدلول اللون والجسم. وكذا الإنسان على "زيد" و"عمرو" وتسمى هذه "المتواطئة"»[1].

- المسمى:

«أما ذات الشيء فهو المسمى»[2].

«وأما المسمى فهو ذات الشيء وحقيقته»[3].

- التسمية:

«أن المفهوم من التسمية وضع الاسم للمسمى»[4].

«التسمية عندنا غير الاسم ...»[5].

«التسمية عبارة عن جعل ذلك اللفظ المعين معرفا لماهية ذلك المسمى»[6].

---

(1) الكاشف: 33.

(2) شرح أسماء الله الحسنى: 23.

(3) نفسه: 23.

(4) نفسه: 23.

(5) التفسير 1/ 118.

(6) شرح أسماء الله الحسنى: 24.

(حرف الشين)

ش ر ط

- الشرط:

«إلا أن أئمة اللغة قالوا اليمين بغير الله ذكر شرط وجزاء وفسروا الشرط بالذي دخل عليه كلمة إن والجزاء بالذي دخل عليه حرف الفاء»[1].

«الشرط ما ينتفي الحكم عند انتفائه»[2].

«معناه في اللغة: ما ينتفي الحكم عند انتفائه»[3].

«الشرط هو: الذي يقف عليه المؤثر في تأثيره، لا في ذاته ولا ترد عليه العلة، لأنها نفس المؤثر»[4].

«اتفقوا على أن الشرط هو الذي ينتفي الحكم عند انتفائه(...)»(أهل اللغة) [5].

ش ق ق

- الاشتقاق:

«في الاشتقاق: وهو أن تجيء بألفاظ يجمعها أصل واحد في اللغة»[6].

«قال الميداني رحمه الله: "الاشتقاق" أن تجد بين اللفظتين تناسبا في المعنى والتركيب فترد أحدهما إلى الآخر»(الميداني) [7].

---

(1) التفسير 23/ 137.

(2) المحصول 2/ 122.

(3) نفسه 2/ 125.

(4) نفسه 3/ 57 – 58.

(5) المعالم: 62.

(6) نهاية الإيجاز: 133.

(7) المحصول 1/ 237.

- الاشتقاق الأصغر:

«أما الاشتقاق الأصغر فمثل: اشتقاق صيغة الماضي والمستقبل من المصدر، ومثل اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول وغيرها منه»[1].

- الاشتقاق الأكبر:

«وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن الكلمة إذا كانت مركبة من الحروف كانت قابلة للانقلابات لا محالة»[2].

(1) التفسير 1/ 21.

(2) نفسه 1/ 21.

(حرف الصاد)

ص د ر

- المصدر:

«المصدر لفظ دال على الماهية: أعني القدر المشترك بين الواحد والكل»[1].

ص رف

- التصريف:

«اعلم أن التصريف في اللغة عبارة عن صرف الشيء من جهة إلى جهة، نحو تصريف الرياح وتصريف الأمور وهذا هو الأصل في اللغة، ثم جعل لفظ التصريف كناية عن التبيين، لأن من حاول بيان شيء فإنه يصرف كلامه من نوع إلى نوع آخر...»[2].

- المنصرف:

«الاسم المعرب، ويقال له المتمكن نوعان: أحدهما: ما يستوفي حركات الإعراب والتنوين، وهو المنصرف والأمكن »[3].

- غير المنصرف:

«الاسم المعرب، ويقال له المتمكن نوعان: أحدهما: ما يستوفي حركات الإعراب والتنوين، وهو المنصرف والأمكن، والثاني: ما لا يكون كذلك بل يحذف عنه الجر والتنوين ويحرك بالفتح في موضع الجر إلا إذا أضيف أو دخله لام التعريف، ويسمى غير المنصرف»[4].

---

(1) المحصول 1/ 337.

(2) التفسير 20/ 218.

(3) نفسه 1/ 56.

(4) نفسه 1/ 56.

ص د ق

- الصدق:

«الصدق خبر مطابق (...)»[1].

- التصديق:

«التصديق والتكذيب هو الإخبار عن كونه صدقا أو كذبا ...»[2].

ص ل ح

- الاصطلاح:

«أن الاصطلاح إنما يكون بأن يعرّف كل واحد منهم صاحبه ما في ضميره، وذلك لا يعرف إلا بطريق: كالألفاظ والكتابة»[3].

« احتج الأستاذ أبو إسحاق على قوله: بأن الاصطلاح لا يصح إلا بأن يعرف كل واحد منهم صاحبه ما في ضميره.»(أبو إسحاق الإسفرايني) [4].

«والقسم الثاني، وهو العرف الخاص، فهو: ما لكل طائفة من العلماء من الاصطلاحات التي تخصهم "كالنقض"، و"الكسر" و"القلب"، و"الجمع"، و"الفرق" للفقهاء. و"الجوهر" و"العرض" و"الكون" للمتكلمين. و"الرفع" و"النصب" و"الجر" للنحاة، ولا شك في وقوعه»[5].

---

(1) المعالم: 133.

(2) نفسه 1/ 56.

(3) المحصول 1/ 186.

(4) نفسه 1/ 189.

(5) المحصول: 298.

ص وت

- الصوت:

«الصوت ينقسم إلى صوت الحيوان وإلى غيره، وصوت الإنسان ينقسم إلى ما يحدث من حلقه وإلى غيره. والصوت الحادث من الحلق ينقسم إلى ما يكون حدوثه مخصوصا بأحوال مخصوصة مثل هذه الحروف، وإلى ما يكون كذلك مثل الأصوات الحادثة عند الأوجاع والراحات والسعال وغيرها، فالصوت جنس بعيد، واللفظ جنس قريب، و إيراد الجنس القريب أولى من الجنس البعيد»[1].

«ذكر الرئيس أبو علي بن سينا في تعريف الصوت أنه كيفية تحدث من تموج الهواء المنضغط بين قارع ومقروع ...» (ابن سينا) [2].

«قال بعضهم: الصوت اصطكاك الأجسام الصلبة»[3].

«وقيل: الصوت نفس القرع أو القلع، وقيل إنه تموج الحركة»[4].

- المصوت المقصور:

«الصامت سابق على المصوت المقصور الذي يسمى بالحركة»[5].

---

(1) التفسير 1/ 28.

(2) نفسه 1/ 36.

(3) نفسه 1/ 37.

(4) نفسه 1/ 37.

(5) نفسه1/ 38.

(حرف الضاد)

ض ع ف

- التضعيف والإضعاف والمضاعفة:

«التضعيف والإضعاف والمضاعفة واحد وهو الزيادة على أصل الشيء حتى يبلغ مثلين أو أكثر...»[1].

ض م ر

- الإضمار:

«حد الإضمار: أن يسقط من الكلام شيء يدل عليه الباقي»[2].

- الضمير:

«الضمير هو اللفظ الذي أشير به أمر معلوم»[3].

- المضمرات:

«الاسم إن كان اسما للجزئي، فإن كان مضمراً فهو "المضمرات"، وإن كان مظهرا فهو "العلم"»[4].

«أما المضمرات فهي الألفاظ الدالة على شيء ما هو المتكلم والمخاطب والغائب من غير دلالة على ماهية ذلك المعنى، وهي ثلاثة: أنا و أنت وهو»[5].

ض ي ف

---

(1) التفسير 6/ 182.

(2) المحصول 1/ 360.

(3) التفسير 8/ 46.

(4) المحصول 1/ 225.

(5) التفسير 4/ 194.

- الإضافة:

«الإضافة لتعريف المضاف بالمضاف إليه»[1].

(1) التفسير26/ 72.

(حرف الطاء)

ط ل ب

- الطلب:

«الطلب إما أن يكون هو الإرادة وإما أن يكون معنى مغايرا للإرادة. والأول باطل، فتعين الثاني، وهو المطلوب»[1].

(1) خلق القرآن: 53.

(حرف العين)

ع ب ر

- العبارة:

«العبارة: وتركيبها من(ع ب ر) وهي في تقاليبها الستة تفيد العبور والانتقال...»[1].

ع ج ب

- التعجب:

«في التعجب: وهو استعظام الشيء مع خفاء سبب حصول عظم ذلك الشيء فما لم يوجد المعنيان لا يحصل التعجب هذا هو الأصل»[2].

(قالوا) - «قالوا: التعجب هو استعظام الشيء مع الجهل بسبب عظمه»[3].

ع د ل

- العدل:

«العدل عبارة عن أنك تذكر كلمة وتريد بها كلمة أخرى، كما تقول: عمر وزفر وتريد به عامرا وزافرا»[4].

---

(1) التفسير 1/ 24.

(2) نفسه 5/ 32.

(3) نفسه 21/ 221.

(4) نفسه 9/ 180.

- الإعراب:

«في لفظ الإعراب وجهان: أحدهما أن يكون مأخوذا من قولهم "أعرب عن نفسه" إذا بين ما في ضميره، فإن الإعراب إيضاح المعنى، والثاني أن يكون الإعراب منقولا من قولهم "عربت معدة الرجل" إذا فسدت، فكان المراد من الإعراب إزالة الفساد ورفع الإبهام، مثل أعجمت الكتاب بمعنى أزلت عجمته»[1].

«... فتلك الأحوال المختلفة اللفظية الدالة على الأحوال المختلفة المعنوية هي الإعراب»[2].

«الإعراب ليس عبارة عن الحركات والسكنات الموجودة في أواخر الكلمات بدليل أنها موجودة في المبنيات، والإعراب غير موجود فيها، بل الإعراب عبارة عن استحقاقها لهذه الحركات بسبب العوامل المحسوسة»[3].

«الإعراب اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل بحركة أو حرف تحقيقا أو تقديرا»[4].

«قال عبد القاهر النحوي: الإعراب حالة معقولة لا محسوسة»(عبد القاهر)[5].

«وأما القسم الثاني وهو الذي يختلف آخر الكلمة عند اختلاف أحوال معناها، فذلك هو الإعراب»[6].

---

(1) التفسير1/ 52.
(2) نفسه 1/ 52.
(3) نفسه 1/ 53.
(4) نفسه 1/ 55.
(5) نفسه 1/ 55.
(6) نفسه 1/ 56.

ع رف

- التعريف:

« إن التعريف على وجهين: أحدهما أن يكون الغرض منه إفادة تصور مجهول بواسطة تصور حاصل. وثانيهما أن يكون الغرض منه التنبيه على الشيء بعلامة منبهة وإن كانت أخفى من المعرف في نفس الأمر. »[1]

- العرف الخاص:

« وهو: ما لكل طائفة من العلماء من الاصطلاحات التي تخصهم، "كالنقض" و"الكسر"، و"القلب"، و"الجمع"، و"الفرق" للفقهاء. و"الجوهر"، و"العرض"، و"الكون" للمتكلمين. و"الرفع"، و"النصب"، والجر، للنحاة، ولا شك في وقوعه»[2].

ع ل ل

- التعليل اللفظي:

«فالتعليل اللفظي هو جعل المنفعة المعتبرة علة للفعل الذي فيه المنفعة، يقال اتجر للربح وإن لم يكن في الحقيقة له»[3].

ع ل م

- العَلَم:

«في تقسيمات الاسم إلى أنواعه، وهي من وجوه: التقسيم الأول: إما أن يكون نفس تصور معناه مانعا من الشركة، أو لا يكون، فإن كان الأول، فإما أن يكون مظهرا، وهو العلم، وإما أن يكون مضمرا وهو معلوم»(1).

---

(1) المباحث المشرقية 10/1.

(2) المحصول 1/ 298.

(3) التفسير 28/ 234.

«العلم إما أن يكون اسما كإبراهيم وموسى وعيسى، أو لقبا كإسرائيل، أو كنية كأبي لهب»(2).

«الاسم إن كان اسما للجزئي، فإن كان مضمرا فهو "المضمرات"، وإن كان مظهرا فهو "العلم"»(3).

«فالمسمى إن كان نفس تصوره مانعا من الشركة ومظهرا فهو "العلم"»(4).

«العلم هو اللفظ الذي جعل قائما مقام الإشارة إلى ذلك الشخص المعين، من حيث إنه ذلك المعين.»(5).

«... أما القسم الأول وهو: أن يكون اللفظ واحدا والمعنى واحدا فذلك المعنى إما أن يكون نفس تصور معناه مانعا من وقوع الشركة فيه وهو العلم، أو لا يكون ...»(6).

- العلم المرتجل:

«العلم إما أن يكون منقولا أو مرتجلا (...) وأما المرتجل فقد يكون قياسا مثل عمران وحمدان فإنهما من أسماء الأجناس مثل سرحان وندمان، وقد يكون شاذا قلما يوجد له نظير مثل مجبب وموهب»(7).

---

(1) التفسير 1/ 47 – 48.

(2) نفسه 1/ 49.

(3) المحصول 1/ 225.

(4) نفسه 1/ 227.

(5) شرح عيون الحكمة 1 / 51.

(6) المعالم: 36.

(7) التفسير 1/ 50.

- العلم المركب:

«العلم إما أن يكون مفردا كزيد، أو مركبا من كلمتين لا علاقة بينهما كبعلبك، أو بينهما علاقة وهي، إما علاقة الإضافة كعبد الله و أبي زيد، أو علاقة الإسناد وهي إما جملة اسمية أو فعلية»[1].

- العلم المفرد:

«العلم إما أن يكون مفردا كزيد، أو مركبا ...»[2].

- العلم المنقول:

«العلم إما أن يكون منقولا أو مرتجلا، أما المنقول فإما أن يكون منقولا عن لفظ مفيد أو غير مفيد، والمنقول من المفيد إما أن يكون منقولا عن الاسم أو الفعل أو الحرف، أو ما يتركب منها ...»[3].

ع م ل

- العوامل النحوية:

«... لأن العوامل النحوية علامات ومعرفات»[4].

---

(1) التفسير 1/ 49 – 50.

(2) نفسه 1/ 49 – 50.

(3) نفسه 1/ 50.

(4) نفسه 1/ 50.

(ع م م)

- العام:

«... وأما اللفظ الدال على تلك الحقيقة مع قيد الكثرة، فإن كانت الكثرة كثرة معينة، بحيث لا يتناول ما يزيد عليها، فهو "اسم العدد" وإن لم تكن الكثرة كثرة معينة فهو "العام"»[1].

ع ن ي

- المعنى:

«المعنى اسم للصورة الذهنية لا للموجودات الخارجية لأن المعنى عبارة عن الشيء الذي عناه العاني وقصده القاصد، وذلك بالذات هو الأمور الذهنية، وبالعرض الأشياء الخارجية»[2].

«... المعنى الذي هو مدلول العبارات واللغات ..» (المعتزلة) [3].

«المعنى: المفهوم من ظاهر اللفظ، وهو الذي يفهم منه بغير واسطة»[4].

- المعنى الحقيقي:

«إن المعنى الحقيقي الذي هو مدلول العبارات والاصطلاحات محدث ...» [5].

- معنى المعنى:

«معنى المعنى: أن يفهم من اللفظ معنى ثم يفيد ذلك المعنى معنى آخر»[6].

---

(1) المحصول 2/ 314.

(2) التفسير 1/ 32.

(3) التفسير 2/ 253.

(4) نهاية الإيجاز: 88.

(5) التفسير 2/ 253.

(6) نهاية الإيجاز: 88.

(حرف الغين)

غ ي ي

-الغاية:

«أن غاية الشيء: "نهايته"، و"طرفه"، و"مقطعه"»[1].

---

(1) المحصول 3/ 65.

(حرف الفاء)

ف رد

- المفرد:

«... ثم إن عرفنا المفرد بالعبارة الأولى، وهو أنه الدال الذي لا يدل شيء من أجزائه على شيء أصلا حين هو جزؤه قلنا: المركب هو الذي يدل شيء من أجزائه على شيء حين هو جزؤه»[1].

«الملفوظ إما أن تكون أجزاؤه لا تدل على شيء أصلا، لا حين هي أجزاء لذلك الملفوظ، ولاَ لَوْ انفردت، وهذا هو المفرد كقولنا: "فرس" و"جمل"»[2].

«المفرد هو الدال الذي لا يراد بالجزء منه دلالة أصلا حين هو جزؤه، والمركب ما يخالف ذلك»[3].

«المفرد إمّا أن يكون نفس تصور معناه مانعا من وقوع الشركة فيه وهو الجزئي أو لا يمنع وهو الكلي»[4].

ف س ر

- التفسير:

«ومعنى التفسير: أن يكون الكلام تاما إلا أنه يكون مبهما كقولك: عندي عشرون، فالعدد معلوم، والمعدود مبهم، فإذا قلت: درهما فسرت العدد ...»(5).

---

(1) شرح عيون الحكمة 1/ 52.

(2) نفسه 1/ 52 – 53.

(3) لباب الإشارات: 24.

(4) المعالم: 34.

(5) التفسير 8/ 145.

ف ع ل

- الفعل:

«الفعل من حيث هو فعل، والحرف من حيث هو حرف ماهية معلومة متميزة عما عداها، فإذا أخبرنا عن الفعل من حيث هو فعل بأنه ماهية ممتازة عن الاسم فقد أخبرنا عنه بهذا الامتياز...»[1].

«الفعل إما أن يكون عبارة عن الصيغة الدالة على المعنى المخصوص، وإما أن يكون عبارة عن ذلك المعنى المخصوص الذي هو مدلول لهذه الصيغة»[2].

«والفعل هو الذي يدل على زمان خارج عن المسمى»[3].

«أنه الذي أسند إلى شيء ولا يستند إليه شيء»[4].

«قال الزمخشري: الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان»(الزمخشري)[5].

«المعتبر في كون اللفظ فعلا دلالته على الزمان ابتداء لا بواسطة»[6].

«الفعل كلمة دالة على ثبوت المصدر لشيء غير معين في زمان معين»[7].

«اتفقوا على أن الفعل لا يخبر عنه، لأن من قال خرج ضرب لم يكن آتيا بكلام منتظم»[8].

---

(1) التفسير 1/ 41.
(2) نفسه 1/ 41.
(3) نفسه 1/ 43.
(4) نفسه 1/ 43.
(5) نفسه 1/ 43.
(6) نفسه 1/ 45.
(7) نفسه 1/ 44.
(8) نفسه 2/ 47.

«الفعل عبارة عن اللفظ الدال على وقوع المصدر في زمان معين»[1].

«الفعل لفظة مفردة دالة على حصول المصدر لشيء غير معين في زمان [...] معين»[2].

«الفعل لفظ دال على حصول الماهية بشيء من الأشياء في زمان معين...»[3].

«فقلت للقوم: لو كانت هذه اللفظة فعلا لكان دالا على حصول حدث في زمان معين»[4].

«الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان»[5].

«والفعل حدث مقترن بزمان لا ناشئ عن الزمان... »[6].

«فالوضع الأول الفعل وهو المصدر من غير زيادة»[7].

«اللفظ المفرد: وهو إما أن يكون معناه مستقلا بالمعلومية أو لا يكون، والثاني هو "الحرف". والأول: إما أن يكون اللفظ الدال عليه دالا على الزمان المعين لمعناه وهو "الفعل"، أو لا يدل وهو "الاسم"»[8].

«الفعل: صيغة دالة على وقوع المصدر بشيء غير معين، في زمان معين»[9].

«وأما الفعل فهو: لفظ دال على ثبوت شيء لموضوع غير معين.»[10].

---

(1) التفسير 1/ 57.

(2) نفسه 1/ 62.

(3) نفسه 1/ 118.

(4) نفسه 1/ 136.

(5) نفسه 7/ 110.

(6) نفسه 28/ 205.

(7) نفسه 28/ 284.

(8) المحصول 1/ 225.

(9) نفسه 1/ 316.

(10) نفسه 1/ 328.

«الاسم له دلالة على الحقيقة دون زمانها. فإذا قلت: "زيد منطلق" لم يفد إلا إسناد الانطلاق إلى زيد. وأما الفعل فله دلالة على الحقيقة وزمانها. فإذا قلت: "انطلق زيد" أفاد ثبوت الانطلاق في زمان معين لزيد ...»[1].

«الفعل شأنه الدلالة على ثبوت المصدرلشيء في زمان معين»[2].

قال الشيخ: (...) والكلمة وهي الفعل: لفظ مفرد يدل على معنى وعلى زمانه كقولنا: مضى»(ابن سينا) [3].

«الذي لا يصح أن يخبر به البتة هو الحرف. والذي يصح أن يخبر به على قسمين: فإنه إما أن يدل ذلك اللفظ على الزمان المعين الذي لذلك المعنى وهو الفعل، أولا يدل وهو الاسم.» (الرازي) [4].

«الجواب: أن الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت معنى لشيء غير معين في زمان معين.»[5].

«اللفظ المفيد إما أن يكون مفهومه مستقلا بالمعلومية أو لا يكون، والثاني هو الحرف، والأول قسمان، لأنه إن دل على الزمان المعين لحصوله فهو الفعل، وإن لم يدل عليه فهو الاسم»(النحويون) [6].

«مسمى اللفظ إما أن لا يستقل بالمفهومية وهو الحرف أو يستقل، وحينئذ إما أن لا يدل على زمان معين وهو الاسم أو يدل وهو الفعل»[7].

---

(1) نهاية الإيجاز: 156.

(2) نفسه: 241.

(3) شرح عيون الحكمة 1/ 118.

(4) التفسير1/ 119.

(5) نهاية الإيجاز: 317.

(6) شرح أسماء الله الحسنى: 30.

(7) المعالم: 35.

- الفعل الماضي:

«فعل الماضي يدل على حصول المصدر في زمان مضى»[1].

- الأفعال:

«الأفعال أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء»(سيبويه) [2].

- الأفعال الماضية:

«...إلا أنهم جعلوه لازما لهما لخروجهما عما وضعت له الأفعال الماضية من الإخبار عن وجود المصدر في الزمان الماضي»[3].

- الفاعل:

«المراد أن الفعل لفظة مفردة دالة على حصول المصدر لشيء غير معين في زمان معين فإذا صرحنا بذلك الشيء الذي حصل المصدر له فذاك هو الفاعل»[4].

- المفعول المطلق:

«والتحقيق فيه هو أن المفعول المطلق هو المصدر، لأنه هو الذي يصدر من الفاعل، فإن من ضرب لم يصدر منه غير الضرب ...»[5].

---

(1) التفسير 3/ 175.

(2) شرح أسماء الله الحسنى: 25.

(3) التفسير 3/ 197.

(4) نفسه 1/ 62.

(5) نفسه 28/ 154.

ف هـ م

- الإفهام:

«الإفهام هو اتصال المعنى باللفظ إلى فهم السامع»[1].

- الفهم:

«هو تصور الشيء من لفظ المخاطب[2].

- الاستفهام:

«واعلم أن الاستفهام استخبار، وهو طلب الخبر من المخاطب»[3].

«أن الاستفهام طلب فهم الشيء»[4].

«فالقول المفهم، إما أن يفيد طلب شيء إفادة أولية، أو لا يفيده. فإن كان الأول: فإما أن يفيد طلب ذكر ماهية الشيء وهو "الاستفهام" ...»[5]

---

(1) التفسير 2/ 224.

(2) نفسه 2/ 224.

(3) نهاية الإيجاز: 312.

(4) نفسه / 318.

(5) المحصول 1/ 231.

(حرف القاف)

ق ب ل

- المستقبل:

«الماضي: هو الذي كان موجودا في زمان حاضر. والمستقبل: هو الذي يتوقع صيرورته كذلك»[1].

ق ر أ

- الاستقراء:

«إذا استدللنا بشيء على شيء، فإما أن يكون أحدهما أخص من الثاني أو لا يكون. والأول على قسمين لأنه إما أن يستدل بالعام على الخاص وهو القياس في عرف المنطقيين، وإما بالعكس وهو الاستقراء»[2].

ق ر ع

- القرع:

«وأما سبب التموج فإمساس عنيف، وهو القرع»[3].

ق ل ع

- القلع:

«وأما سبب التموج فإمساس عنيف، وهو القرع، أو تفريق عنيف، وهو القلع»[4].

---

(1) كتاب المحصل: 270.

(2) كتاب المحصل: 143.

(3) التفسير 1/ 37.

(4) نفسه 1/ 37.

ق ول

- القول:

«لفظ القول يقع على الكلام التام، وعلى الكلمة المفردة، على سبيل الحقيقة»[1].

«اتفقوا على الكلام والقول اسم لهذه الألفاظ والكلمات[2].

«اتفقوا على أن ذلك المعنى النفساني يسمى بالكلام وبالقول»[3].

«المسألة السادسة في القول: هذا التركيب بحسب تقاليبه الستة يدل على الحركة والخفة»[4].

«قال ابن جني: لفظ القول يقع على الكلام التام وعلى الكلمة الواحدة، على سبيل الحقيقة»(ابن جني) [5].

«لفظ القول يصح جعله مجازا عن الاعتقادات والآراء كقولك: فلان يقول بقول أبي حنيفة، ويذهب إلى قول مالك، أي يعتقد ما يريانه ويقولان به»(ابن جني)[6].

ق ي س

- القياس:

«في حد القياس. أسد ما قيل في هذا الباب تلخيصا، وجهان: الأول: ما ذكره القاضي أبو بكر واختاره جمهور المحققين منا، أنه "حمل معلوم على معلوم في

---

(1) التفسير 1/ 26.

(2) نفسه 1/ 27.

(3) نفسه 1/ 27.

(4) نفسه 1/ 23.

(5) نفسه 1/ 26.

(6) نفسه 1/ 27.

إثبات حكم لهما، أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما: من إثبات حكم أو صفة، أو نفيهما عنهما»[1].

«القياس عبارة عن التسوية»[2].

«القياس: قول مؤلف من أقوال إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر»[3].

«والقياس: عبور من حكم الأصل إلى حكم الفرع»[4].

«القياس عبارة: عن تشبيه الفرع بالأصل. في الحكم. وذلك لا يمكن إلا بعد ثبوت الحكم في الأصل»[5].

(في عرف المنطقيين) - «إذا استدللنا بشيء على شيء، فإما أن يكون أحدهما أخص من الثاني أو لا يكون. والأول على قسمين لأنه إما أن يستدل بالعام على الخاص وهو القياس في عرف المنطقيين، وإما بالعكس وهو الاستقراء»[6].

«القياس: عبارة عن إثبات مثل حكم صورة أخرى لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت»[7].

(أبو الحسين البصري): «أنه تحصيل حكم الأصل في الفرع لاشتباههما في علة الحُكم عند المجتهد»[8].

---

(1) المحصول 5/ 5.
(2) نفسه 5/ 14.
(3) نفسه 5/ 16.
(4) التفسير 5/ 26.
(5) نفسه 5/ 359.
(6) كتاب المحصل: 143.
(7) المعالم: 153 – 154.
(8) المحصول 5/ 11.

(حرف الكاف)

ك ت ب

- الكتابة:

«... وإن كانت الكتابة في عرف الناس عبارة عن نقوش مخصوصة اصطلح الناس على جعلها معرفات لألفاظ مخصوصة»[1].

ك ذ ب

التكذيب:

«التصديق والتكذيب هو الإخبار عن كونه صدقا أو كذبا...»[2].

- الكذب:

«والكذب خبر مخالف»[3].

ك س ر

- الكسر:

«ومن أراد التلفظ بالكسرة فإنه لابد من فتح الفم فتحا قويا، والفتح القوي لا يحصل إلا بانجرار اللحى الأسفل و انخفاضه، فلا جرم يسمى ذلك جرا وخفضا وكسرا لأن انجرار القوي يوجب الكسر»[4].

---

(1) التفسير 20/ 172.

(2) المعالم: 133.

(3) نفسه: 133.

(4) التفسير 1/ 55.

ك ل ل

- الكُلّي:

قال الشيخ: "كل لفظ تدل به على أشياء كثيرة بمعنى واحد، فهو كلي كقولك: الحيوان، سواء كانت كثيرة في التوهم أو في الوجود»(ابن سينا)[1].

كل لفظ ذكر وفهم منه معنى واحد، فذلك المعنى الواحد إما أن يكون نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه، أو لا يكون مانعا من وقوع هذه الشركة، فإن كان الأول فهو الجزئي. كقولك: "زيد" إذا جعلناه دليلا على هذا الشخص من حيث إنه هذا (...) وإن كان الثاني وهو أن لا يكون مانعا من هذه الشركة فهو الكلي كقولنا "الحيوان" (...)»[2].

«المفرد إما أن يكون نفس تصور معناه مانعا من وقوع الشركة فيه وهو الجزئي أو لا يمنع وهو الكلي»[3].

(ك ل م)

- الكلام:

«العقلاء من الأصوليين قد اتفقوا على أن الكلام ما يضاد الخرس والسكوت، والتكلم بالكلمة الواحدة يضاد الخرس والسكوت، فكان كلاما»[4].

«اسم الكلام اسم لكل ما أفاد شيئا، سواء أفاد فائدة تامة أو لم يكن كذلك»[5].

«الكلام اسم للجملة التامة»[1].

---

(1) شرح عيون الحكمة 1/ 54.

(2) شرح عيون الحكمة 1/ 54.

(3) المعالم: 33 34.

(4) التفسير 1/ 25.

(5) نفسه 1/ 25.

«اتفقوا على أن ذلك المعنى النفساني يسمى بالكلام وبالقول»[2].

«الكلام عبارة عن فعل مخصوص يفعله الحي القادر لأجل أن يعرف غيره ما في ضميره من الإرادات والاعتقادات»[3].

«قالت الكرامية: الكلام اسم للقدرة عل القول (...) و أيضا فضد الكلام هو الخرس، لكن الخرس عبارة عن العجز عن القول، فوجب أن يكون الكلام عبارة عن القدرة على القول»[4].

«الكلام فعل من الأفعال، والداعي إليه قد يكون الإفادة، وقد يكون غيرها...»[5].

«الكلام عبارة عن حروف متوالية ...»[6].

«الكلام إما حرف، وإما فعل، وإما اسم»[7].

«الكلام يطلق على معنيين: أحدهما: ما عند المتكلم، والثاني: ما عند السامع»[8].

«اعلم أن لفظة "الكلام" عند المحققين . منا . تقال بالاشتراك على المعنى القائم بالنفس وعلى الأصوات المتقطعة المسموعة»[9].

---

(1) التفسير 1/ 25.

(2) نفسه 1/ 27.

(3) نفسه 1/ 34.

(4) نفسه 1/ 39.

(5) نفسه2/ 13.

(6) نفسه 4/ 47.

(7) نفسه 26/ 40.

(8) نفسه 26/ 113. وتفسير سورة يس: 51.

(9) المحصول 1/ 177.

«قال أبو الحسين: الكلام هو "المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة المتواضع عليها" وربما زيد فيه: إذا صدر عن قادر واحد»[1].

«الكلام اسم لمجموع الحروف المتوالية لا لكل واحد منها»[2].

«الكلام: لفظ مشترك بين القول النفسي، وبين الأصوات المنظومة الدالة عليه، فحده بالمعنى الأول: هو أنه معنى في النفس، فهو مدلولات مصطلح عليها للتفاهم، وحده بالمعنى الثاني: ما انتظم من الحروف المسموعة المتميزة، المتواضع على استعمالها»[3].

«فما ماهية هذا الكلام ؟ فإن الذي نجده من أنفسنا ليس إلا هذه الحروف والأصوات أو تخيل هذه الحروف والأصوات»(المعتزلة) [4].

«الكلام يطلق على معنيين: أحدهما: ما عند المتكلم. والثاني: ما عند السامع»[5].

«الكلام عبارة عن الحروف المتوالية المتعاقبة»[6].

- الكلام اللساني:

«ظهر بما قلناه أنه لا معنى للكلام ا للساني إلا الاصطلاح من الناس على جعل هذه الأصوات المقطعة والحروف المركبة معرفات لما في الضمائر»[7].

- الكلمة:

---

(1) المحصول 1/ 177.

(2) نفسه 1/ 243.

(3) الكاشف: 21.

(4) كتاب المحصل: 404.

(5) تفسير سورة يس: 151.

(6) القضاء والقدر: 86.

(7) التفسير 1/ 34.

«لفظ الكلمة قد يستعمل في اللفظة الواحدة، ويراد بها الكلام الكثير الذي قد ارتبط بعضه ببعض كتسميتهم القصيدة بأسرها "كلمة"»[1].

«قال أكثر النحويين: الكلمة غير الكلام، فالكلمة هي اللفظة المفردة، والكلام هو الجملة المفيدة»[2].

«قال الزمخشري في أول المفصل: الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع»(الزمخشري) [3].

«قيل: الكلمة صوت مفرد دال على معنى بالوضع»[4].

«الكلمة هي اللفظة المفردة الدالة بالاصطلاح على معنى»[5].

«كل منطوق به أفاد شيئا بالوضع فهو كلمة»[6].

«قال [أي الزمخشري] في تعريف الكلمة أنها اللفظ الدال على معنى مفرد بالوضع»(الزمخشري) [7].

«الكلمة إما أن يكون معناها مستقلا بالمعلومية، أو لا يكون، وهذا الأخير هو الحرف ...»[8].

«المفرد إما أن لا يكون مفهومه مستقلا بالمفهومية، وهو الأداة، أو يكون مستقلا بالمفهومية، وهو إما أن يدل على الزمان المعين لحصوله فيه وهو الكلمة، أو لا يدل وهو الاسم»[1].

---

(1) التفسير 1/ 23.
(2) نفسه 1/ 25.
(3) نفسه 1/ 28.
(4) نفسه 1/ 28.
(5) نفسه1/ 29.
(6) نفسه 1/ 30.
(7) نفسه 1 / 42.
(8) نفسه 1/ 45.

(حرف اللام)

ل ف ظ

- اللفظ:

«والحاصل أن اللفظ هو: الرمي»[2].

«اللفظ إما أن يكون مهملا، وهو معلوم، أو مستعملا وهو على ثلاثة أقسام: أحدها: أن لا يدل شيء من أجزائه على شيء من المعاني البتة، وهذا هو اللفظ المفرد (...) وثانيها: أن لا يدل شيء من أجزائه على شيء أصلا حين هو جزؤه (...) وهذا القسم نسميه بالمركب. وثالثها: أن يحصل لكل واحد من جزأيه ولا علة على مدلول آخر على جميع الاعتبارات (...) وهذا نسميه بالمؤلف»[3].

«لأن اللفظ ما وضع لحي يعلم بل اللفظ وضع لشيء يعلم ويزيده ظهورا قولنا معلوم فإنه شيء يعلم أو أمر يعلم وإن لم يكن شيئا ...»[4].

- اللفظ الجزئي:

- «كل لفظ لا يمكن أن تدل به بمعناه الواحد على كثيرين مشتركين فيه، فهو جزئي كقولك: زيد»(ابن سينا)[5].

«كل لفظ ذكر منه معنى واحد، فذلك المعنى الواحد إما أن يكون نفس تصور معناه مانعا من وقوع الشركة فيه، أو لا يكون مانعا من وقوع هذه الشركة. فإن

---

(1) لباب الإشارات: 24.

(2) التفسير 1/ 24.

(3) نفسه 1/ 28 – 29.

(4) نفسه 29 / 45.

(5) نفسه 1/ 54.

كان الأول فهو الجزئي كقولك: "زيد" إذا جعلناه دليلا على هذا الشخص من حيث إنه هذا ...»[1].

- اللفظ المؤلف:

«اللفظ إما أن يكون مهملا وهو معلوم، أو مستعملا وهو على ثلاثة أقسام: أحدهما: أن لا يدل شيء من أجزائه على شيء من المعاني البتة. وهذا هو اللفظ المفرد (...) وثانيها: أن لا يدل شيء من أجزائه على شيء أصلا حين هو جزؤه (..) وهذا القسم نسميه بالمركب، وثالثها: أن يحصل لكل واحد من جزأيه دلالة على مدلول آخر على جميع الاعتبارات، وهو كقولنا: "العالم حادث، والسماء كرة، وزيد منطلق" وهذا نسميه بالمؤلف»[2].

«الملفوظ به إما أن تكون أجزاؤه لا تدل على شيء أصلا، لا حين هي أجزاء لذلك الملفوظ، ولا لو انفردت. وهذا هو المفرد كقولنا: "فرس" و"جمل". وإما أن تكون تلك الأجزاء لا تدل على شيء حين هي أجزاء له. ولكنها تدل لو انفردت، وهي قولنا: "عبد الله" فإن قولنا "عبد" وقولنا "الله" لا يدل واحد منهما على شيء أصلا، حين يكون كل واحد منهما لو انفرد باعتبار آخر. فإنه يدل على شيء منهما جزءا، كقولنا: "عبد الله" إذا جعلناه "اسم علم"، ولكن كل واحد، وهذا هو المسمى بالمركب. وإما أن تكون تلك الأجزاء دالة على تلك المعاني، حيث تكون هي أجزاء لذلك الملفوظ، كقولنا: الإنسان حيوان ناطق، وهذا هو المسمى بالمؤلف»[3].

- اللفظ المركب:

«اللفظ إما أن يكون مهملا وهو معلوم، أو مستعملا وهو على ثلاثة أقسام(...) ثانيها: أن لا يدل شيء من أجزائه على شيء أصلا حين هو جزؤه، أما

---

(1) التفسير 1/ 54.

(2) نفسه 1/ 28 29.

(3) شرح عيون الحكمة 1/ 52 – 53.

باعتبار آخر فإنه يحصل لأجزائه دلالة على المعاني كقولنا: "عبد الله" فإنا إذا اعتبرنا المجموع اسم علم يحصل لشيء من أجزائه دلالة على شيء أصلا، أما إذا جعلناه مضافا ومضافا إليه فإنه يحصل لكل واحد من جزأيه دلالة على شيء آخر، وهذا القسم نسميه بالمركب»[1].

«الملفوظ به إما أن تكون أجزاؤه لا تدل على شيء أصلا، لا حين هي أجزاء لذلك الملفوظ، ولا لو انفردت، وهذا هوالمفرد، كقولنا "فرس" و"جمل". وإما أن تكون تلك الأجزاء لا تدل على شيء حين هي أجزاء له، ولكنها تدل لو انفردت، وهي قولنا "عبد الله"، فإن قولنا "عبد" وقولنا "الله" لا يدل واحد منهما على شيء أصلا، حين يكون كل واحد منهما لو انفرد باعتبار آخر، فإنه يدل على شيء منهما جزءا كقولنا "عبد الله" إذا جعلناه "اسم علم"، ولكن كل واحد وهذا هو المسمى بالمركب»[2].

- اللفظ المستعمل:

«اللفظ إما أن يكون مهملا وهو معلوم، أو مستعملا وهو على ثلاثة أقسام: أحدها: أن لا يدل شيء من أجزائه على شيء من المعاني البتة، وهذا هو اللفظ المفرد (...) وثانيها: أن لا يدل شيء من أجزائه على شيء أصلا حين هو جزؤه (...) وهذا القسم نسميه بالمركب، وثالثها: أن يحصل لكل واحد من جزأيه دلالة على مدلول آخر على جميع الاعتبارات (...) وهذا نسميه بالمؤلَّف»[3].

---

(1) التفسير 1/ 28 – 29.

(2) شرح عيون الحكمة 1/ 52 – 53.

(3) التفسير 1/ 28 – 29.

- اللفظ المشترك:

«اللفظ المشترك هو: اللفظ الموضوع لحقيقتين مختلفتين أو أكثر وضعا أولا من حيث هما كذلك»[1].

- اللفظ المشكل:

«... أما القسم الأول وهو: أن يكون اللفظ واحدا والمعنى واحدا، فذلك المعنى إما أن يكون نفس تصور معناه مانعا من وقوع الشركة فيه وهو العلم، أو لا يكون، وحينئذ يكون ذلك المسمى في تلك المواضع، إن كان بالسوية فهو المتواطئ، وإن كان في بعضها أولى من البعض فهو اللفظ المشكل»[2].

- اللفظ العام:

«اللفظ العام عبارة عن اللفظ الذي يتناول الصور الكثيرة»[3].

- اللفظ المفرد:

«اللفظ إما أن يكون مهملا وهو معلوم، أو مستعملا وهو على ثلاثة أقسام: أحدها: أن لا يدل شيء من أجزائه على شيء من المعاني البتة، وهذا هو اللفظ المفرد كقولنا فرس ورجل»[4].

«اعلم: أن الحكيم "أرسطا طاليس" قال: اللفظ المفرد هو الذي لا يدل جزء منه على شيء أصلا ...»(أرسطا طاليس)[5].

«ومن الناس من ترك تعريف اللفظ المفرد بذلك الوجه، بل قال: هو الذي لا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه ...»[1].

---

(1) المحصول 1/ 261.

(2) المعالم / 36.

(3) نفسه / 91.

(4) التفسير 1/ 28.

(5) شرح عيون الحكمة 1/ 51.

- اللفظ المتواطئ:

«.. أما القسم الأول وهو: أن يكون اللفظ واحدا والمعنى واحدا، فذلك المعنى إما أن يكون نفس تصور معناه مانعا من وقوع الشركة فيه وهو العلم، أو لا يكون، وحينئذ يكون ذلك المسمى في تلك المواضع، إن كان بالسوية فهو المتواطئ، وإن كان في بعضها أولى من البعض فهو اللفظ المشكل»[2].

- اللفظة العرفية:

«اللفظة العرفية هي: التي انتقلت عن مسماها إلى غيره، بعرف الاستعمال»[3].

- الألفاظ:

«اعلم أن الألفاظ في الأغلب عبارات دالة على أمور هي: إما الألفاظ أو غيرها، أما الألفاظ فهي: كالاسم والفعل والحرف، فإن هذه الألفاظ الثلاثة يدل كل واحد منها على شيء، وهو في نفسه لفظ مخصوص، وغير الألفاظ: فكالحجر والسماء والأرض ...»[4].

- الألفاظ المتباينة:

«...أن تكون الألفاظ كثيرة والمعاني كثيرة فحينئذ يكون كل واحد من تلك الألفاظ دليلا على كل واحد من تلك المعاني، فهذه هي الألفاظ المتباينة»[5].

---

(1) شرح عيون الحكمة 1/ 52.

(2) المعالم / 36.

(3) المحصول 1/ 296.

(4) نفسه 2/ 92.

(5) المعالم / 37.

- الألفاظ المترادفة:

«الألفاظ المترادفة هي: الألفاظ المفردة الدالة على مسمى واحد باعتبار واحد»[1].

«أن تكون الألفاظ كثيرة والمعنى واحد فهي المترادفة»[2].

- الألفاظ المظهرة:

«اعلم أن الألفاظ على نوعين: مظهرة ومضمرة: أما المظهرة فهي الألفاظ الدالة على الماهيات المخصوصة من حيث هي هي، كالسواد، والبياض، والحجر، والإنسان»[3].

ل ف ت

- الالتفات:

«ويكون الانتقال من الغيبة إلى الخطاب التفاتا»[4].

---

(1) المحصول 1/ 253.

(2) المعالم / 37.

(3) التفسير 4/ 194.

(4) نفسه 22/ 70.

(حرف الميم)

م ض ي

- الماضي:

«الماضي: هو الذي كان موجودا في زمان حاضر»[1].

«اتفقوا على أنه لا معنى للأمر إلا طلب إدخال المصدر في الوجود، ولا معنى لصيغة الماضي إلا الإخبار عن حصول المصدر في الزمان الماضي...»[2].

---

(1) كتاب المحصل / 270.

(2) المعالم / 57.

م ك ن

- الأمكن:

«الاسم المعرب، ويقال له المتمكن نوعان: أحدهما: ما يستوفي حركات الإعراب والتنوين، وهو المنصرف والأمكن ...»[1].

- المتمكن:

«الاسم المعرب، ويقال له المتمكن نوعان: أحدهما: ما يستوفي حركات الإعراب والتنوين، وهو المنصرف والأمكن، والثاني ما لا يكون كذلك بل يحذف عنه الجر والتنوين ويحرك بالفتح في موضع الجر، إلا إذا أضيف أو دخله لام التعريف، ويسمى غير المنصرف ...»[2].

م ن ي

- التمني:

«أن لفظ التمني مشترك بين التمني الذي هو المعنى القائم بالقلب وبين اللفظ الدال على ذلك المعنى ...»[3].

م ي ز

- التمييز:

«قرئ (كَبُرَت كلِمةً) بالنصب على التمييز وبالرفع على الفاعلية، قال الواحدي، ومعنى التمييز أنك إذا قلت كبرت المقالةُ أو الكلمةُ جاز أن يتوهم أنها

(1) التفسير 1/ 56.

(2) نفسه 1/ 56.

(3) نفسه 3/ 206.

كبرت كذبا أو جهلا أو افتراء، فلما قلت كلمةً ميزتها من محتملاتها فانتصب على التمييز، والتقدير: كبرت الكلمة كلمة فحصل الإضمار... »[1].

م ي ل

الإمالة: «الإمالة ضرب من التصرف»[2].

م وه

- ماهية:

«ماهية الشيء أي حقيقته المخصوصة وذاته المخصوصة»[3].

(1) التفسير 21/ 79.

(2) نفسه 14/ 77.

(3) نفسه 1/ 133.

(حرف النون)

ن د ي

- النداء:

«... والنداء هو قولنا يا زيد»[1].

«النداء لتنبيه المنادى ليقبل على استماع الكلام ويجعل باله معه»[2].

«النداء على قسمين: أحدهما: لتنبيه المنادى، وثانيهما: لإظهار حاجة المنادى، مثال الأول: قول القائل لرفيقه أو غلامه: يا فلان ومثال الثاني: قول القائل في الندبة: يا أمير المؤمناه أو يا زيداه»[3].

ن س ب

- النسبة:

«النسبة معناها أن الناس اصطلحوا على جعل تلك اللفظة المخصوصة معرفة لذلك الشيء المخصوص، فكأنهم قالوا متى سمعتم هذه اللفظة منا فافهموا أنا أردنا ذلك المعنى الفلاني ...»[4].

ن س ق

- النسق:

«النسق بلا، إنما هو إخراج الثاني مما دخل فيه الأول نحو: ضربت زيدا لا عمرا»[5].

---

(1) التفسير 2/ 92.

(2) نفسه 28/ 113.

(3) نفسه 28/ 117.

(4) نفسه 1/ 109.

(5) نفسه 6/ 131.

- النص:

«... النص هو: اللفظ الدال على الحكم دلالة ظاهرة جلية . فما لا يكون كذلك لا يكون نصا»[1].

«النص كل كلمة أو كلام يشتمل بإفهام مراد المتكلم منه بنفسه. هذا حده. وقيل: إنه الذي يفيد معنى على القطع بحيث لا يقبل تأويلا. والأول أولى بل هو الصحيح»[2].

ن ط ق

- المنطق:

«قال صاحب الكشاف: المنطق كل ما يصوت به من المفرد والمؤلف المفيد وغير المفيد»(الزمخشري) [3].

ن ظ م

- النظم:

«النظم عبارة عن توخي معاني النحو فيما بين الكلم»[4].

«ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله»(عبد القاهر) [5].

---

(1) المحصول 5/ 74.

(2) الكاشف / 34.

(3) التفسير 24/ 187.

(4) نهاية الإيجاز/ 277.

(5) نفسه / 277.

ن ف ي

- النفي:

«النفي هو الإخبار عن عدم الشيء، والإثبات هو الإخبار عن وجوده»[1].

(1) المحصول 4/ 221.

(حرف الواو)

و ت ر

- التواتر:

«التواتر في أصل اللغة. عبارة عن مجيء الواحد بعد الواحد بفترة بينهما ... وأما في اصطلاح العلماء، فهو خبر أقوام بلغوا في الكثرة إلى حيث حصل العلم بقولهم»[1].

و ص ف

- الصفة:

«الصفة ما يطلق على شيء ثبت له أمر كالعالم يطلق على شيء له علم والمتحرك يقال لشيء له حركة بخلاف الشجر والحجر...»[2].

---

(1) المحصول 4/ 227.

(2) التفسير 29 / 21.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم برو اية حفص عن عاصم.
- الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن الآمدي، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1401هـ/ 1981م.
- الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، تحقيق: أحمد محمد شاكر، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، (بدون).
- إحكام الفصول في أحكام الأصول . أبو الوليد الباجي، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، (بدون).
- الأربعين في أصول الدين، فخر الدين الرازي، تقديم وتحقيق: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، (بدون).
- البرهان في أصول الفقه، إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، منشورات دار الكتب العلمية بيروت، لبنان الطبعة الأولى 1418هـ / 1997م.
- التعريفات، الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثالثة، 1408هـ/ 1988.
- تفسير الفخر الرازي(مفاتيح الغيب)، قدم له ووضع فهارسه: خليل محيي الدين الميس، دار الفكر، بيروت 1414هـ، 1993م.
- الحدود، جابر بن حيان (ضمن: المصطلح الفلسفي عند العرب لعبد الأمير الأعسم)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (بدون).

- الحدود لابن سينا (ضمن: المصطلح الفلسفي عند العرب لعبد الأمير الأعسم)، الهيئة المصرية العامة للكتاب. (بدون).
- الحدود: للغزالي (ضمن: المصطلح الفلسفي عند العرب لعبد الأمير الأعسم)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (بدون).
- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء . المختار أحمد ديره، الطبعة الأولى: دار قتيبة. 1991م.
- الرد على المنطقيين، شيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: رفيق العجم، دار الفكر اللبناني، بيروت/ الطبعة الأولى، 1993م.
- شرح الحدود النحوية، جمال الدين الفاكهي، تحقيق الدكتور محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، الطبعة الأولى، 1417هـ/ 1996م.
- شرح أسماء الله الحسنى وهو الكتاب المسمى: لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات، فخر الدين الرازي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دارالكتاب العربي بيروت، (بدون).
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، 1975 م.
- شرح عيون الحكمة، فخر الدين الرازي، تحقيق: د.أحمد حجازي السقا، مكتبة الأجلو المصرية . ط1.
- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، عالم الكتب.
- عجائب القرآن، فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (بدون).
- الكاشف عن أصول الدلائل وفصول العلل، فخر الدين الرازي، تحقيق د. أحمد حجازي السقا، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1413هـ / 1992م.

- كتاب المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، سيف الدين الآمدي (ضمن كتاب: المصطلح الفلسفي عند العرب لعبد الأمير الأعسم، دراسة وتحقيق)، الهيئة المصرية العامة للكتاب. (بدون)
- كتاب المحصل(محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين)، فخر الدين الرازي، تقديم وتحقيق: حسين أتاي، مكتبة دار التراث، القاهرة الطبعة الأولى 1991م/ 1411هـ.
- كتاب محك النظر في المنطق، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني، دار النهضة الحديثة، بيروت 1966.
- كشاف اصطلاحات الفنون . محمد بن علي بن محمد التهانوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1418هـ/ 1998م.
- لباب الإشارات والتنبيهات، فخر الدين الرازي، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، (بدون).
- المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعيات، فخر الدين الرازي، طبعة مكتبة الأسدي بطهران، وطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، 1343.
- المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين الرازي، دراسة وتحقيق: طه جابر فياض العلو اني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1412هـ/ 1992م.
- المصطلح الفلسفي عند العرب، عبد الأمير الأعسم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1989م.
- المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، توفيق قريرة، دار محمد علي، تونس، الطبعة الأولى: 2003م.
- معيار العلم في المنطق، أبو حامد الغزالي، شرح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. (بدون)

- المعالم في علم أصول الفقه، فخر الدين الرازي، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار المعرفة، 1414هـ/ 1994م.
- مواصفات الحد المنطقي، د. مصطفىبنحمزة، قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة، منشورات كلية الآداب وجدة، الطبعة الأولى، 1998.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، 1982م.
- موسوعة مصطلحات جامع العلوم "الملقب بدستور العلماء". القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمدنكري. تقديم ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون. (بدون)
- موسوعة مصطلحات الإمام فخر الدين الرازي. الدكتور سميح دغيم، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، 2001م.
- نقض المنطق، ابن تيمية، تحقيق: محمد بن عبد العزيز الرزاق حمزة وسليمان بن عبد الرحمن الصنيع. تصحيح: محمد حامد الفقي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان. (بدون)
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي، تحقيق ودراسة: الدكتور بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1985 م.

فهرس الموضوعات

1- في أهمية التعريف عند الرازي:.....8

2- مستويات النظر في التعريف لدى الرازي:.....9

1.2. المستوى النظري التجريدي في التعريف:.....10

2.2. المستوى العملي التطبيقي في التعريف:.....10

3- في مفهوم التعريف/ الحد في تراث فخر الدين الرازي:.....11

4- شروط التعريف /الحد عند الرازي:.....18

1.4. ما يجب في الحد:.....18

1.1.4. ذكر الجنس القريب لا البعيد في الحد:.....18

2.1.4. الجمع والمنع في التعريف:.....19

3.1.4. وجوب التكرير في التعريف:.....21

4.1.4. وجوب كون المعرَّف مجهولا والمعرِّف معلوما،.....22

2.4. ما يمتنع في الحد:.....22

1.2.4. لا يجوز استعمال الألفاظ المجملة المشتركة بين مفهومات كثيرة:.....22

2.2.4. لا يجوز في التعريف استعمال ألفاظ تؤدي إلى الشك والتردد ككلمة "أو":.....23

3.2.4. الاحتراز عن استعمال الألفاظ الغريبة والوحشية والمجازية والمستعارة:().....23

4.2.4. الاحتراز عن تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة():.....24

5.2.4. الاحتراز عن تعريف الشيء بما هو أخفى منه:().....25

6.2.4. الاحتراز عن تعريف الشيء بنفسه، وعن تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به():.....26

7.2.4. الاحتراز عن تعريف الشيء باسم آخر مرادف له وإن كان أوضح منه:.....27

9.2.4. لا يمكن تعريف النوع إلا بالجنس:.....29
5- أنواع التعريف عند الرازي: ()29.....
1.5. التعريـف المنطقـي: 30
1.1.5. التعريـف بالحـد:.....30
2.1.5. الـتعـريـف بالـرسـم:.....32
2.5. التعريـف اللامنطقـي: 34
1.2.5. التعريف بالمرادف:.....34
2.2.5. التعريف بالضد أو المخالف: 36
3.2.5. التعريف بالسلب والإيجاب:.....37
4.2.5. التعريـف الاشتقاقـي:.....38
5.2.5. التعريـف اللغـوي:.....39
6.2.5. التعريـف بالوظيفـة:.....39
7.2.5. التعريـف بالعلامـة: 40
8.2.5. التعريـف بالمثـال:.....41
9.2.5. التعريـف السياقـي:.....42
10.2.5. التعريـف بالمعلـوم: 43
11.2.5. التعريـف بالتقسيـم: 43
12.2.5. التعريـف التفصيلـي:.....44
6- من وجوه عنايته بالتعريف:.....45
1.6.عنايته بشرح ألفاظ التعريف:.....46
2.6. التقسيم والتفريع في التعريف: 47

3.6. استناده في التعريف إلى جهود غيره:.....48
4.6.إفادته من اصطلاحات وتعريفات البصريين والكوفيين:.....49
5.6. نقده لتعريفات النحويين:.....51
7- من صور صياغته للتعريف:.....51
1.7. تقديم المعرّف على التعريف:.....51
2.7. تقديم التعريف وتأخير المُعرَّف:.....52
3.7. التمثيل والاستشهاد في التعريف:.....52
4.7. تعدد صيغ المصطلح المعرف والتعريف واحد:.....53
5.7. تعدد التعريفات للمصطلح الواحد:.....53
معجم المصطلحات النحوية المعرفة.....55
1-مصادر المعجم:.....57
2-عرض مادة المعجم:.....59
المعجم.....61
(حـرف الألـف).....63
(حـرف البـاء).....66
(حـرف الثـاء).....67
(حـرف الجيـم).....69
(حرف الحاء).....72
(حـرف الخـاء).....78
(حــرف الــدال).....81
(حـرف الــراء).....82

(حـرف الـزاي) 83
(حـرف السيـن)..... 84
(حـرف الشيـن)..... 95
(حـرف الصـاد)..... 97
(حـرف الضـاد)..... 100
(حـرف الطـاء) 102
(حـرف العيـن) 103
(حـرف الغيـن) 109
(حـرف الفـاء) 110
(حـرف القـاف)..... 116
(حـرف الكـاف)..... 119
(حـرف اللام)..... 124
(حـرف الميـم) 130
(حـرف النون) 133
(حـرف الـواو)..... 136
المصادر والمراجع:..... 137
فهرس الموضوعات..... 141

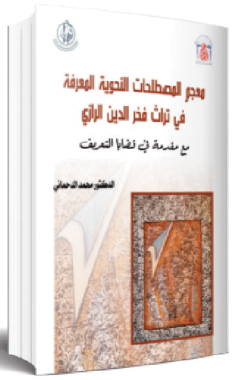

إن أساس العلم أي علم مصطلحاته، فهي السبيل إلى استشراف معالمه واستكشاف خباياه، وهي الأداة الموجهة للإحاطة بكلياته وفهم جزئياته، غير أنه لا سبيل إلى ذلك إلا بتعريفها وتحديد مدلولاتها، فالحدود هي المبادئ التي تتأسس عليها العلوم وتؤلف منها قياساتها، وهي السبيل إلى تصور ماهية العلم والتبصر فيما يطلبه طالب هذا العلم، كما أنها الأساس من تحصيله ومعرفة أحواله العارضة له والغاية منه. إن الغاية من الحدود هي معرفة حقائق ما يحتاج إلى ذكر حدوده على الصحة، والعلم بها علما لا يتطرق إليه الشك، لذلك كانت معرفة الحدود الموصلة إلى تصور معنى العلم، سابقة على معرفة موضوعه والغاية المقصودة من تحصيله. لقد عني علماء العربية بمسألة الحد وبرعوا في تتبع كلياتها وجزئياتها، وعيا منهم بقيمة الحد ووظيفته الفارقة في ضبط دلالات الألفاظ وتصنيف المفاهيم التي تتأسس عليها أنساق العلوم وتبنى عليها تصوراتها؛ وفخر الدين الرازي واحد من هؤلاء، فقد عني عناية فائقة بمسألة الحد، وجعل منها منطلقا للتأسيس النظري ومدخلا لتفسير الظواهر والقضايا المتصلة بالمجالات المعرفية التي شكلت مدار الاهتمام ومرمى النظر والتفكر عنده، كما كانت عنايته بالتعريف عناية من يدرك أن المطلوب من المعرفة لا يقتنص إلا بالحد، وأن لا أساس للمعرفة ولا لأي صناعة من الصناعات بدون تحديد مصطلحاتها وبيان مفهوماتها. ورغبة منا في الكشف عن الجهود المصطلحية للفخر الرازي، وتيسيرا على القارئ وكفايته مشقة البحث والتنقيب في تراثه المترامي الأطراف، المختلف المصادر، المتنوع المجالات؛ نبسط بين يدي القارئ الكريم هذه المدونة المصطلحية الجامعة لما ورد في هذا التراث من مصطلحات نحوية عرفت ضربا من التعريف أو شرحت ضربا من الشرح. لعل الله ينفع بها.

مختبر الأبحاث المصطلحية والدراسات النصية
TERMINOLOGICAL RESEARCH AND TEXTUAL STUDIES LABORATORY
مطبعة وراقة بلال
IMPRIMERIE PAPETERIE BILAL
Tel/Fax: 05 35 61 86 03
FES - www.imp-bilal.com